الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر الفترة (2000-2020)

من إعداد:

- محمد بـــوراس
- صـــابر حاجي

تحت إشراف:

- الأستاذ: السعيد بن لخضر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
طلال زغبة	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	رئيسا
السعيد بن لخضر	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
مصطفى جاب الله	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

شكر وتقدير

بعد أن منّ الله علينا بانجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه إلى الله سبحانه وتعالى أولا وآخرا بجميع كلمات الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه ، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم :"من لا يشكر الناس لا يشكر الله "،فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف " الدكتور السعيد بن لخضر" ،على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الذي بذله معنا رغم ظروفه الصعبة ووقته الثمين إلا أنّنا دائما نجده مبتسما بشوشا مع الذي يعرفه أولا يعرفه ، وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فله منا فائق التقدير والاحترام

فهرس المحتويات

مقدمة عامة.....(أ- ز)

الفصل الأول: مفاهيم و أسس عامة حول البطالة و التشغيل(الجانب النظري)

مقدمة الفصل الأول.....1

المبحث الأول : تعريف البطالة و أنواعها.....2

المطلب الأول: تعريف البطالة..... 2

المطلب الثاني: أنواع البطالة.....5

المبحث الثاني: أسباب البطالة و آثاره

المطلب الثالث: أسباب البطالة..... 6

المطلب الأول: آثار البطالة.....7

المبحث الثالث: النظريات الإقتصادية للبطالة.....9

المطلب الأول: موقف الكلاسيك من البطالة.....10

المطلب الرابع: موقف الكنزيين من البطالة.....16

خاتمة الفصل الأول.....17

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمشكلة البطالة(الجانب التطبيقي)

مقدمة الفصل الثاني.....18

المبحث الأول : تحديد المتغيرات الإقتصادية.....18

المطلب الأوّل : العلاقة بين التضخم و البطالة(دراسة إحصائية) 19

المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على البطالة ر.....20

المبحث الثاني :صياغة النموذج القياسي الخاص بمعدل البطالة 2000 – 2020... 25

المطلب الأوّل : نتائج تقدير النموذج الخطي.....27

نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي.....28

الدراسة الإقتصادية و الإحصائية والقياسية للنماذج المقدرة..... 28

المطلب الثاني :إختبار المعنوية الكلية للنموذج.....30

خاتمة الفصل الثاني 37

الخاتمة العامة..... 38

الملاحق .....

المراجع.....

المقدمة العامة

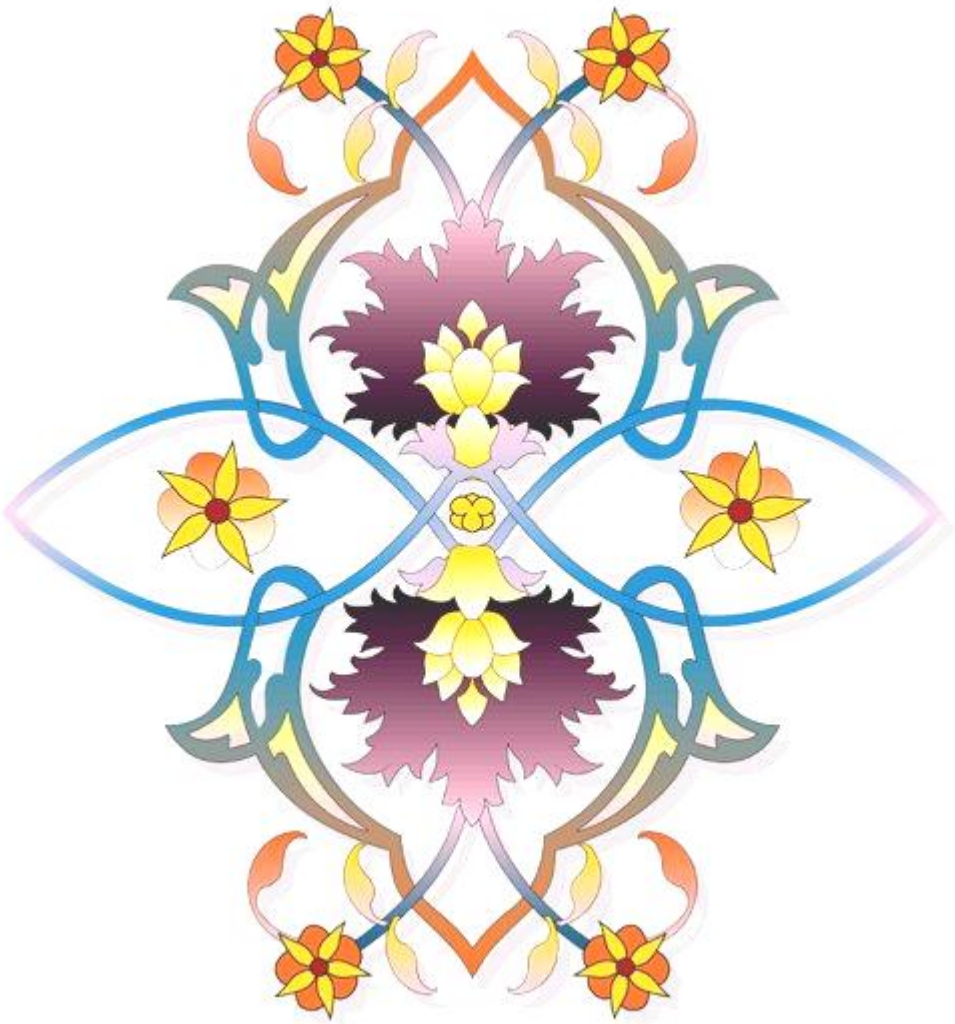

تمـــــهيد

من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية نجد ظاهرة البطالة التي كانت محل الدراسة والاهتمام لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكرين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة . وتعد البطالة من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات وتواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن الجزائر، كغيرها من دول عالم، ما زالت تعاني من البطالة التي تشكل الشغل الشاغل بالنسبة للدولة لما لهذه الظاهرة من أثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. تأثر الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانيات بالأزمات الخارجية آنذاك، إذ تراجعت معدلات النمو وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية والمالية خصوصا بانخفاض عوائد الصادرات نتيجة لانهيار أسعار البترول وبالتالي تراجعت معدلات الاستثمار، ما أدى بالجزائر إلى إتباع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف القضاء على الاختلالات المالية الداخلية والخارجية.

على ضوء هذا العرض، فإن محاولة معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة في الاقتصاد الجزائري وخاصة في ظل الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد تستلزم استخدام طرق وأساليب كمية تساعد على القياس والتنبؤ بمسار حجم البطالة ومعدلها مستقبلا.

من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة في السؤال الجوهري الآتي:

ما مدى تأثر معدلات البطالة بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟

وعلى إثر هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي أهم النظريات التي تناولت مشكلة البطالة؟

2- ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة في الجزائر؟

- هل يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي لظاهرة البطالة في الجزائر والتنبؤ به ؟

01) الفرضيات:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملاً في تحقيق أهداف البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي على النحو التالي:

- وجود تباين وتعدد وجهات النظر المفسرة للبطالة .
- للإصلاحات الاقتصادية الجزائرية أثر على مستوى التشغيل والبطالة .
- هل يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي لظاهرة البطالة في الجزائر والتنبؤ به ؟

02)أهداف البحث :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائر ومعرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة.
- الوقوف على واقع وأفاق سياسات الجزائر للحد من البطالة ومعرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة في الجزائر.

محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة وتطبيقه في الجزائر خلال الفترة **(2000-2020)**.

- محاولة إبراز أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي، وكذا دور النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية مثل ظاهرة البطالة.

03) أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية المتمثلة في البطالة، ومدى سعي الدولة الجزائرية في إتباع بعض السياسات لحلها، وهذا من خلال التأثير على متغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، ومنه وجب الوقوف على مدى فعالية السياسة وتحديد أهم المتغيرات الواجب التأثير عليها.

04) أسباب إختيار الموضوع:

-بحكم التخصص الذي ننتمي إليه (الإحصاء و الإقتصاد الكمّي)

-محاولة إضافة الموضوع لمكتبة الجامعة بصيغة إقتصادية بحتة لأننا لسنا الأوائل الذين تطرقوا لمثل هذا الموضوع لكن نسعى أن نكون الأفضل

05) حدود البحث

من الناحية المستوى، فإن الدراسة تخص الجانب الاقتصادي للجزائر، أما فيما يخص الزمان فإن فترة الدراسة تمتد من سنة 2000 إلى 2020، وقد تم اختيارنا لهذه الفترة على أساس شروع الجزائر في هذه الفترة بإصلاحات إقتصادية بمعية مؤسسات التمويل الدولية.

06) المنهج المستخدم:

لمعالجة هذا الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع كما سيتم استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة. وبغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية وذلك وفقاً لأسلوب دراسة الحالة هنا، وذلك لتحليل وتفسير أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدلات البطالة من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية، التعرف، التقدير، الاختبار والتنبؤ باستعمال برامج معلوماتية تتماشى مع طبيعة الموضوع، وسيتم الاستعانة ببرنامجين (*EVIEWS, EXCEL*)، لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

07) الأبحاث السابقة: بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في المجلات العلمية والدوريات والكتب، تم الإطلاع على الكثير من الدراسات الجامعية والأبحاث التي تناولت موضوع البطالة ومنها:

- أطروحة الأستاذة زروخي صباح حول أثر النمو الإقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1986-2015)

- دراسة لـــ بوبكر بن العائب حول دراسة تحليلية لتطور التشغيل في الجزائر " منهجية التنبؤ باستعمال نماذج الانحدار الذاتي *VAR* "، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2002-2003، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أن السياسة الاقتصادية المتبناة لا تعكس الجهد الكبير والرغبة الحقيقية في امتصاص البطالة لأنها لا تقوم على أسس مدروسة تسمح بالتطلع إلى النتائج المستقبلية لهذه السياسة.

- دراسة لـــ عبد الرحيم شيبي وشكوري محمد ، حول " البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية 1970-2006 "، في المؤتمر الدولي حول " أزمة البطالة في الدول العربية" 17-18مارس 2008"، القاهرة، جمهورية مصر العربية

08) صعوبات البحث : إن من بين أهم الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذا البحث هي تلك الصعوبات التي تقف عادة أمام الباحث القياسي، عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة وواقعها في بلد ما من جهة وإسقاط ذلك قياسياً بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضياتية المتاحة لديه من جهة ثانية، كما أنّهناك صعوبات أخرى نوجزها فيما يلي:

نقص المعطيات والبيانات الرقمية حول المؤشرات الاقتصادية الكلية وعدم تجانسها في بعض الأحيان، خاصة عندما يتعلق الأمر بالنظام المعلومات الجزائري إضافة إلى صعوبة التنقل لإستقصاء المعلومات في ظل الظروف الصحية الحالية(وباء كورونا) في الوقت الحالي

09) خطة البحث:

طبقاً للإشكالية العامة للبحث ومن أجل الإجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها، ومع الأخذ بالفرضيات التي ينطلق منها البحث وتطبيقاً للمنهج الذي تم تحديده، تم تقسيم هذه الدراسة إلى :

الجانب النظري من هذه الدراسة الإطار النظري لظاهرة البطالة ومن خلاله تم التطرق إلى مفهوم البطالة و مختلف أنواعها وأسباب البطالة وآثارها وكيفية معالجتها ليليه تناول النظريات الاقتصادية للبطالة .

أما الجانب التطبيقي فقد خصص للإطار التطبيقي للاقتصاد القياسي من خلال التطرق إلى مفهومه وأهدافه ومنهجية البحث فيه و دراسة نماذج الانحدار الخطي سواء البسيط أو المتعدد وفي الأخير يتم التعرف على مشاكل الاقتصاد القياسي التي يواجها كل باحث وطرق معالجتها.

الفصل الأوّل:

الجانب النظري لمشكلة البطالة

في الجزائر

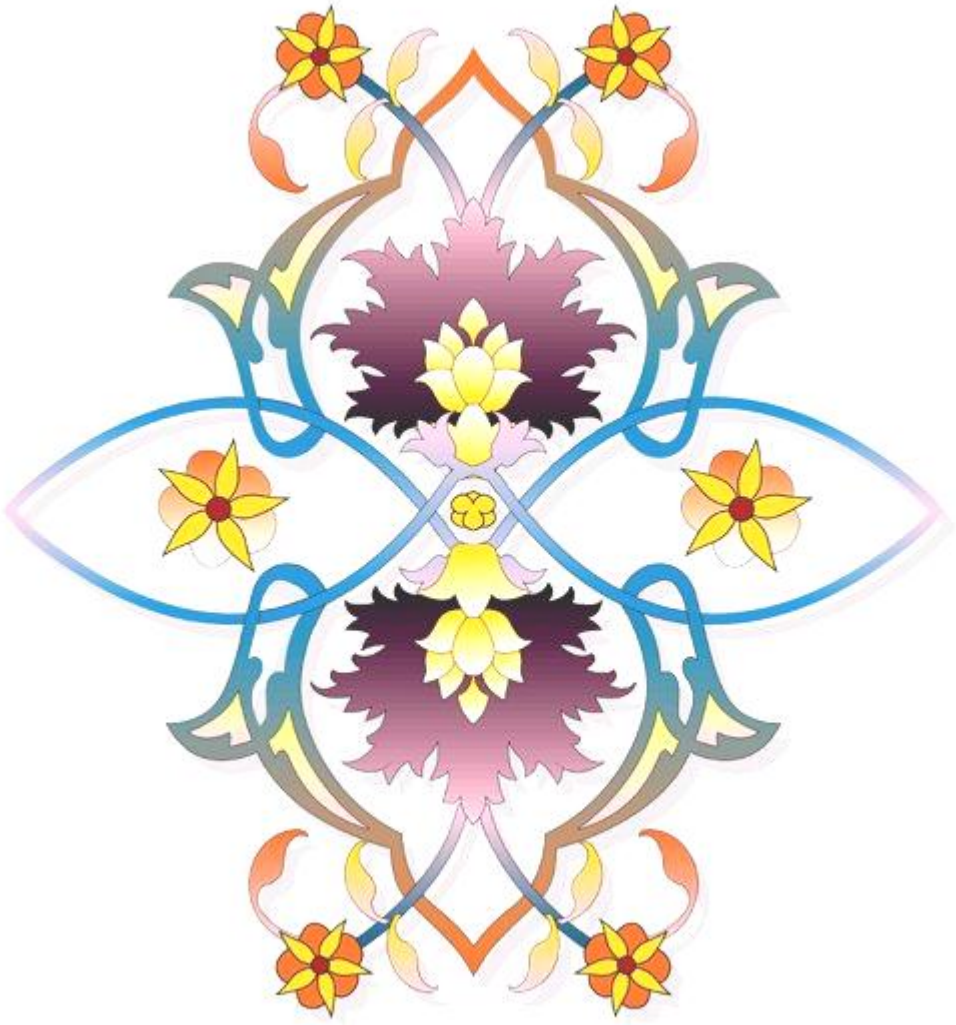

مقدمة الفصل الأول:

أزمة البطالة من أهم القضايا الاجتماعية و الاقتصادية التي تعكر صفو حياة الأفراد و الدولة على حد سواء، و لا يغدوا من سبيل المبالغة و القول بأن الكثير من المشاكل الاجتماعية، بل و الجرائم اليومية التي تشهدها المجتمعات تعود بجذور عميقة إلى وجود آفة البطالة، التي انتشرت في السنوات الأخيرة انتشارا رهيبا في دول العالم المتقدمة و النامية على حد سواء، فقد زعزعت كيان معظم اقتصاديات العالم، فهي ظاهرة لا يتحملها الفرد و لا المجتمع، و قد وصفها الشركاء الاجتماعيون في تدخلاتهم بأنها فضيعة.

من هذا المنطلق يجب أن نركز على دراسة المشكلة و أن نفهم معناها و أسبابها و آثارها المختلفة، و الكشف عن الحلول المقترحة من طرف الاقتصاديين للحد من هذه الأزمة، لأنها أصبحت العدو الأكبر لجميع الأمم، لأنها تمثل خطرا على السياسة الاقتصادية.

لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث و هى كالتالى :

المبحث الأول: مفهوم البطالة و مختلف أنواعها

المبحث الثاني: أسباب البطالة وآثارها وكيفية معالجتها.

المبحث الثالث : تناول النظريات الاقتصادية للبطالة.

المبحث الأول: تعريف البطالة و أنواعها .

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها، و أنظمتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و لم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب، بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، و لعل أسوء و أبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي توجد في الدول الغنية المتقدمة و النامية على حد سواء، هي تفاقم مشكلة البطالة.

المطلب الأول: تعريف البطالة.

البطالة عبارة عن ظاهرة اجتماعية ذات صيغة عالمية، تتضمن العاطلين عن العمل، و العاطلون عن العمل هم الأشخاص الذين كانوا يعملون في السابق لكنهم توقفوا عنه وقت الإحصاء، أو هم الأفراد الذين ينتظرون[1] فرص عمل مناسبة مثل خريجي الجامعات و المعاهد، و الأفراد الذين يرغبون في العمل و لا يجدون فرص العمل المناسبة أو كذا الأفراد القادرين عن العمل و لكنهم لا يجدونه، أو الأفراد الذين تنقصهم الخبرات و القدرات و لا يمكنهم القيام بالعمل المطلوب.[2]

تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء:

"يعتبر كل شخص توفرت فيه المواصفات التالية:[3]

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل من 15 إلى 60 سنة.
- أن لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، و تشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لا يزاول عملا و لو لمدة ساعة واحدة خلال فترة التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، على الشخص المعني أن يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل، و أن يكون مؤهلا لذلك.

و يوجد الكثير من الأشخاص لا يعملون، و لا يحملون هذه الصفة، و لكن لا يمكن اعتبارهم بطالين لسبب بسيط لأنهم لا يقدرون على العمل، من بين هؤلاء الأطفال، المرضى، كبار السن الذين

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية، مصر، سنة 1999.

[2] خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي في النظرية و التطبيق،الطبعة 11- دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان،الأردن ص 265..

[3] ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 151.

أحيلوا على التقاعد بالمقابل هناك أشخاص قادرين على العمل، و أيضا لا يمكن اعتبارهم بطالين مثل الطلبة في الطورين الثانوي و الجامعي، و نستبعد بعض الأفراد القادرين على العمل، و لا يبحثون عنه نظرا لغناهم المادي، كما يجب إبعاد الذين لديهم مناصب شغل و يبحثون عن آخر بأجر مرتفع، و يقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين.[1]

يمكن توضيح مفهوم البطالة بالمخطط التالي:

شكل رقم (1-1): المخطط التوضيحي لمفهوم البطالة المقدم من طرف Alain Beitone.

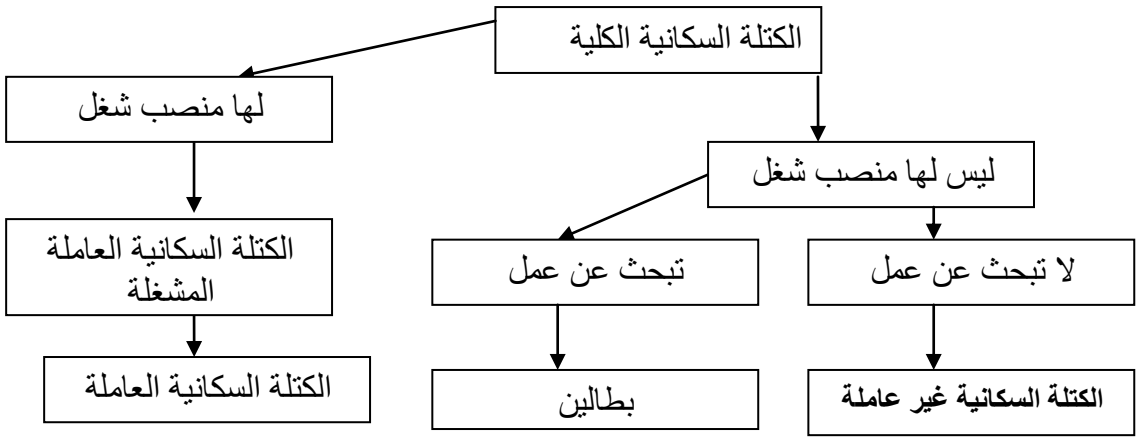

المصدر: Alain Beitone "Economie Générale" 1994, p 51

المطلب الثاني: أنواع البطالة هناك أنواع متعددة للبطالة تختلف من طرف لآخر و من دولة إلى أخرى، و يمكن تلخيصها كما يلي:

أولا- البطالة الإجبارية: هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره، و هي التي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسري، رغم أن العامل راغب في العمل، و قادر عليه لمستوى الأجر السائد .

ثانيا- البطالة الفنية (الهيكلية): وهي تتمثل في وجود عدد من الأشخاص المتعطلين عن العمل لسبب حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد أي بوجود حالة عدم التوازن بين العرض و الطلب على الأيدي العاملة في المهن و النشاطات الاقتصادية التي تواجه الازدهار الاقتصادي يكون هناك فائض في عرض العمل في أسواق المهن و القطاعات التي تواجه كساد.[2]

[1] محمد سليمان الضبعان , مجلة علوم انسانية ,ظاهرة الفقر , البطالة 2006
موقع http://www.asjp.cerist.dz: .تاريخ الزيارة 10/جوان/2021

[2] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي،دار الثقافة للنشر و التوزيع - جامعة آل البيت، عمان،الأردن سنة 2002، ص 298

ثالثا- البطالة الاحتكاكية (الانتقالية): تعني وجود أشخاص يعانون من البطالة خلال الوقت الذي يبحثون فيه عن وظيفة جديدة سواء كان الشخص له وظيفة سابقة أو أنه يبحث عن وظيفة لأول مرة، فهذه ظاهرة مؤقتة تحدث إما نتيجة لأن الباحثين عن العمل، لم يجدوا الفرص المناسبة، و أن أصحاب العمل لم يجد بعد العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة لديهم، و عليه هذه البطالة هي بطالة اختيارية لأنها تتم على رغبة الأفراد بهدف التفرغ من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل

رابعا- البطالة الدورية (العابرة): و ينشأ هذا النوع كنتيجة لمرور اقتصاد أي دولة بمراحل تمثل الدورة الاقتصادية، فعند مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد و الركود الاقتصادي يقل طلب الإنتاج. و هو يعني تعطيل جزء من قوة العمل إلى أن ينتقل الاقتصاد مرة أخرى إلى حالة النمو و الازدهار، و بالتالي فإن نسبة البطالة سوف تنخفض و المتمثلة بإعادة تشغيل قوة العمل المتعطلة مرة أخرى.[1]

خامسا- البطالة الجزئية: تتمثل في بعض الأشخاص الذين يعملون لبعض الوقت فقط،في حين أنهم متعطلون في باقي الأوقات، حيث يضطرون لقبول هذا العمل الجزئي عند انعدام فرص العمل في الوقت الكامل

سادسا- البطالة الجامدة: إن هذا النوع من أنواع البطالة يمثل العاطلين الدائمين و الذين لا يسعون وراء العمل، حتى في أوقات الرخاء الاقتصادي رغم أنهم قادرين على العمل .

سابعا- البطالة السافرة (البنيانية): هي البطالة الناتجة عن فائض الأيدي العاملة غير الفنية، و التي لا يمكن استخدامها في قطاعي الصناعة أو الزراعة (بسبب أن القطاعين بحاجة إلى كفاءات تتلاءم مع طرق الإنتاج الحديثة

ثامنا- البطالة الموسمية: تظهر بعض النشاطات الاقتصادية أو تزدهر بشكل موسمي، مثل الزراعة و بعض أنواع المنتجات التي تستهلك أساسا في أحد فصول السنة، سواء كانت صيفًا أو شتاءًا، و في الموسم المخصص لتلك المنتجات يزداد الطلب عليها و يزدهر، الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوى العاملة المستخدمة لتلك الصناعات، بيد أن ذلك الطلب ينحصر أو يختفي أحيانا، عند انتهاء موسم الإنتاج، و هنا تظهر البطالة الموسمية.

[1] هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، سنة 2000، ص 148.

تاسعا- البطالة المقنعة: هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال، بشكل يفوق الحالة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، بحيث إذا ما سحبت من مكان أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض

عاشرا- البطالة الاختيارية: هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به إما لعزوف عن العمل و تفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر أخر للدخل) أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى و طرق عمل أحسن، فقرار التعطل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل.[1]

الحادي عشر- البطالة التقليدية: و هي التي تحدث عندما يتغير الأجر فوق المتوسط الذي يتقاطع عنده منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل، و يمكن أن يتحقق أيضا بسبب القوة و النفوذ و الاتحاديات العمالية أو التشريعات التي تحدد المستوى الأدنى للأجور فوق مستوى الأجر التوازني

الثاني عشر- البطالة الجماعية: هي التي كانت تظهر من حين لآخر في الدول الصناعية خلال القرن الأخير و كانت أحدث بطالة جماعية تلك التي وقعت في الثلاثينات من هذا القرن و شملت العالم كله، و في الواقع ثمة حالة خاصة للبطالة الجماعية يمكن حدوثها في الدول تتوقف رفاهيتها على حد كبير على التجارة الأجنبية، و فقدان أسواق التصدير قد يكون من الشدة بحيث يتأثر الاقتصاد كله.

[1] إسماعيل عبد الرحمن، عربي محمد موسى عليقات، الجامعة الأردنية، جامعة الإسراء، الطباعة و النشر، وائل، عمان، سنة 99 ،ص 134.

المبحث الثاني: أسباب البطالة و آثارها و كيفية معالجتها.

من أجل التقليل من البطالة ينبغي أن نركز على دراسة المشكلة و أن نفهم أسبابها و آثارها المختلفة و الكشف على الحلول المقترحة للحد منها لأنها أصبحت تمثل العدو الأكبر لجميع الأمم لأنها تمثل خطرا على السياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: أسباب البطالة: إن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار و تماسك المجتمع لكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع لآخر حتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد، من منطقة لأخرى فهناك أسباب اقتصادية، اجتماعية و سياسية و لكن كل منها يؤثر على المجتمع و يزيد من تفاقم هذه المشكلة.

الأسباب الاقتصادية و السياسية:

هناك عدة اسباب للبطالة و التي يمكن ان نجملها فيما يلي:

- تفاقم آثار الثورة العلمية و التكنولوجية على العمالة حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي و من ثم انخفاض الطلب على العنصر البشري.
- انتقال عدد من الصناعات الموجودة في البلاد الرأسمالية المتقدمة إلى البلدان النامية من خلال شركات دولية للاستفادة من العمالة الرخيصة في البلدان النامية مما يؤثر على أوضاع العمالة المحلية في هذه الصناعات في البلدان الرأسمالية المتقدمة.
- لجوء الكثير من الحكومات الرأسمالية إلى انتهاج سياسات انكماشية، فكان طبيعيا أن يتم تحجيم الإنفاق العام الجاري الاستثماري في مختلف المجالات، و كان من نتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة.
- الكساد الاقتصادي يعبر عن مرحلة من مراحل الأزمة الرأسمالية الناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال الذي من مظاهره الازدياد الإكراهي للبطالة بسبب تراجع الإنتاج و الإفلاس الشامل للمنشآت الناتج عن عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية، و عليه التسريح الجماعي للعمال.[1]

[1] خالد واصف الوزني, مرجع سابق, ص 254

الأسباب الاجتماعية:

تتمثل الاسباب الاجتماعية للبطالة فيما يلي:

- ارتفاع معدلات النمو السكاني: إن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة فمثلا نجد بلد ما كالهند يصل عدد سكانها إلى 600 مليون نسمة تحتاج إلى إيجاد فرص عمل لـ 8 ملايين فرد سنويا، و بالتالي لديها مشكلة بسبب تزايد عدد السكان

المطلب الثاني: آثار البطالة.

نلاحظ أن معظم الاقتصاديين يركزون عند دراستهم على الآثار الاقتصادية الناجمة عن مشكلة البطالة، لكن آثار البطالة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تمتد لأبعد من ذلك، حيث تشمل الجانب الاجتماعي و النفسي و عليه يمكننا تقسيم الآثار الناجمة عن البطالة إلى ثلاثة أقسام و هي:

أولا- الآثار الاقتصادية:

للبطالة آثار مباشرة و سلبية على الحالة الاقتصادية للمتعطلين عن العمل، حيث ينخفض دخلهم أو يصل إلى الصفر، وفي هذه الحالة يلجأ المتعطلون عن العمل إلى إنفاق ما سبق أن ادخروه و لو كانوا يعملون خلالها و انخفاض الدخل أو عدم وجود دخل يترتب عليه انخفاض مستوى الإنفاق و من ثم يؤثر كذلك على صحة الأفراد مما يترتب عليه انخفاض إنتاجيتهم في حالة عودتهم إلى العمل مرة أخرى، و لا تقتصر الآثار الاقتصادية على المتعطلين عن العمل فقط بل تشمل اقتصاد الدولة ككل، و في حالة وجود ركود اقتصادي و الذي يعني وجود بطالة و ركود حركة الإنتاج و البيع و الشراء و انخفاض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، و هنا يمكن إجمال الآثار السلبية للبطالة على الاقتصاد ككل اذ يترتب عليها انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و التنمية الاقتصادية.[1]

و أيضا هناك آثار غير مباشرة تتمثل في التأثير على الاستهلاك و الصادرات و الواردات , و تتمثل فيما يلي:

- ضعف القوى الشرائية تدريجيا بالسوق الداخلي مما يؤدي إلى تأثر عملية العرض و الطلب بالسوق.

[1] مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد الكلي، جامعة كيل إنجلترا، سنة 2004، ص 335..

- تعتبر البطالة ضياع حقيقي للمواد الاقتصادية فهي فقدان حقيقي للسلع و الخدمات التي كان من الممكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين.[1]

التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري.[2]

- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة، و المتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، و تتمثل الخسارة في فقدانهم تدريجيا لمهاراتهم أو خبرتهم، و المهارة و الخبرة تحفظ بالاستخدام و النمو مع الزمن.

- تبديد أموال الدولة من خلال تخصيص جانب من موارد الدولة للإنفاق على الاحتياجات الأساسية للمتعطلين و هنا لا بد من توفير الإعانات الضرورية عن طريق الميزانية العامة، و المبالغة هذه المتمثلة في الإعانات كان من الممكن –في غياب البطالة- أن تذهب لبناء مدارس أو مستشفيات أو طرق.[3]

ثانيا- الآثار الاجتماعية و النفسية:

للبطالة آثار اجتماعية لا تقل سوء أو خطورة عن الآثار الاقتصادية بل أنها تنعكس بعد ذلك في شكل آثار اقتصادية خطيرة.

تؤثر البطالة سلبا على الحالة النفسية و الاجتماعية للفرد حيث يظهر الشعور بالإحباط و عدم الثقة بالنفس و الانتماء و جدوى الحياة و يزداد هذا الشعور كلما طال زمن البطالة، و مما لا شك فيه أن تأثير مثل هذا الشعور على مجتمع متعطل هو تأثير مدمر و خاصة موضوع الانتماء الذي يعتبر عاملا أساسيا في عملية التنمية الشاملة، إذ أن الفرد المتعطل و الذي يشعر بأن له الحق في فرصة عمل و لم يحصل عليها لسبب أو لآخر، ليس من السهولة بإمكانه إقناعه بالتعاون و التجاوب مع متطلبات و برامج التنمية في هذا البلد، و قد تؤدي الآثار النفسية و الاجتماعية للبطالة إلى ارتفاع معدلات الانتحار و الإجرام و قد قام (هارفي برينبير) بإجراء دراسة إحصائية لأثر البطالة على التكلفة الاجتماعية و النفسية و لذا نستخلص من نتائج هذه الدراسة أنه يزداد معدل البطالة (1%) عن المعدل الفعلي، فإن معدل الانتحار قد يزيد بمعدل (4%) و يزيد معدل الجرائم و القتل بحوالي (6%) و يترتب على ذلك زيادة الدخول إلى المصحات النفسية بحوالي (4%) من هنا يتضح أن

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، دار الجامعة سنة 1997، ص 305، 307.
[2] صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، سنة 1995، ص 103.
[3] عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق، ص 305، 307.

للبطالة آثارا سلبية على الحالة الاجتماعية و النفسية للمجتمع حيث يزداد عدد الجرائم و التفكك الأسري و الاجتماعي.[1]

يترتب على ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع ضياع جزء كبير من الإنتاج، و هو ذلك الجزء الذي كان من الممكن أن يتحقق في حالة استخدام هؤلاء المتعطلين، أن هذا يقلل من رفاهية المجتمع ككل.[2]

عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة للمتعطلين و تقل الضرائب التي تحصلها الحكومة و تزداد المدفوعات التحويلية التي يتعين للحكومة للفقراء من المتعطلين و أصحاب الدخول المنخفضة و هذا يزيد من العجز في ميزانية الحكومة و من ناحية أخرى هذا يزيد من الطلب الكلي و من ثم يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم و منه زيادة المعاناة على الطبقات الفقيرة.[3]

لا تؤثر البطالة على جميع أفراد المجتمع بالتساوي و إنما عادة ما تتأثر الطبقات الفقيرة من العمال بالدرجة الكبيرة، و هذا يعني أن البطالة تعيد توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة.[4]

استمرار تعطلهم عن العمل لفترات طويلة يمثل في حد ذاته عبئا ثقيلا على الأفراد و أسرهم و على المجتمع بشكل عام.[5]

الهجرة: بعض الشباب يجدوا أن الهجرة إلى بلدان أخرى هي حل لمشكلة عدم الحصول على عمل، و أن العمل في بلد آخر هو الحل الأمثل.

ثالثا- الآثار الخاصة: هناك بعض الحكومات التي تمنح المتعطلين تعويضا طول فترة بطالتهم، و منه فإن البطالة قد تكون مصدر للدخل بدون عمل للبعض و يحدث هذا في الو. م. أ و BR، و غيرها من الدول المتقدمة الرأسمالية.

هناك بعض الأفراد الذين يقضون أوقات بطالتهم الاختيارية للترفيه على النفس و جلب مزيد من المتعة في أوقات الفراغ خاصة إذا كانت لديهم مدخرات سابقة تمكنهم من ذلك لبعض الوقت.

المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية للبطالة:

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت و تواجه اقتصاديات العمل لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية و جغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي، و قد حظى هذا الموضوع باهتمام

---

[1] مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص 333.
[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، نظرية اقتصادية الكلية الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية ص 319.
[3] عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 318، 319.
[4] نفس المرجع السابق، ص 320.
[5] صالح خصاونة، مرجع سابق، ص 106.

الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم و أفكارهم من فترة زمنية لأخرى و لعل تنوع اشكال البطالة هوا حد العناصر المفسرة لتعدد التحاليل حول فهمها و تفسيرها، و سوف يتم عرض أهم هذه الأفكار بشيء من الإيجاز فيما يلي:

المطلب الأول:البطالة عند الكلاسيك

- لقد آمن الكلاسيك في مجال التوازن الاقتصادي العام، بما يسمى بقانون ساي للأسواق أو بقانون المنافذ، فكان هذا القانون ينص على أن " كل عرض سلعي، إنما يخلف مباشرة الطلب المساوي له".

و تأسيسا على قانون ساي فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك، هو توازن التشغيل الكامل. فهو الوضع العادي و المألوف و الطبيعي، و أن أي توازن دون مستوى التشغيل الكامل لجميع الموارد الاقتصادية و البشرية، هو توازن غير مستقر، و معنى ذلك أنهم اقترضوا التساوي الدائم، بين الادخار و الاستثمار، و استحالة حدوث البطالة على نطاق واسع، فلو حدث مثلا أن كان عرض المدخرات في السوق النقدي و المالي أكبر من الطلب عليها، أي تزيد على الاستثمار، فإن ذلك يؤدي – طبقا لقوانين العرض و الطلب- إلى انخفاض سعر الفائدة- , و حينما ينخفض سعر الفائدة، ينقص عرض المدخرات، إلى أن يتوازن حجمها مع حجم الاستثمار، أما إذا كانت هناك بطالة بين العمالة، بمعنى أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه، فإن علاج ذلك يكون سهل، من خلال انخفاض الأجور، حيث تؤدي البطالة إلى إيجاد تنافس بين العمال للحصول على فرص توظيف مما يجعلهم يقبلون أجور أقل، و الأجور الأقل تعني انخفاض في تكاليف الانتاج، و انخفاض تكاليف الانتاج يؤدي إلى زيادة الأرباح لدى رجال الأعمال، و من ثم تزيد حوافزهم على زيادة الإنتاج، و بالتالي زيادة الطلب على العمال. إلى أن تختفي البطالة بين صفوفهم. ذلك ببساطة شديدة هو أن الكلاسيك قد افترضوا أن علاج البطالة يأتي من خلال مرونة تغيير الأجور بالانخفاض في ايطار الآليات التي توفرها المنافسة السارية في سوق العمل، هذا التوازن المستقر الذي يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل لجميع موارد المجتمع، رهن إذن بمدى تغيير مرونة الأسعار و الأجور[1]. و استجابتها لما تمليه مقتضيات العرض و الطلب، و من هنا فإن النتيجة المهمة التي وصل إليها الكلاسيك في هذا الخصوص هي ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار، و

[1] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل أخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة) ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت, العدد 266، سنة 1997، ص 183-185-186.

ضرورة تجنبها لوضع أي تشريعات من شأنها تحديد مستويات الأجور، و أن جهاز الدولة يجب أن ينصرف فقط إلى تأدية وظائفه التقليدية كالأمن الداخلي و الخارجي، الأشغال و الخدمات العامة، كما استخلص الكلاسيك أيضا، أن نقابات العمال يجب أن لا تقف ضد تيار انخفاض الأجور حينما تحدث البطالة، و لا يخفى أن هذا النوع من التفكير كان يتفق تمام الاتفاق مع مقولة الكلاسيك في الحرية الاقتصادية و المنافسة الكاملة و القوانين الطبيعة التي تحرك شؤون المجتمع.[1]

- كما يرى الكلاسيك إن وجدت بطالة بنسبة (w)، فإنها ستكون بطالة اختيارية[2]، و من مسبباتها نجد:

1. رفض العمال للأجور المقابلة لانتاجيتهم الحدية و المطالبة بمعدل أمر حقيقي مرتفع، لتعويض المنفعة الحدية.
2. تحدث في الوضعية التي يكون فيها المستوى الكلي للإنتاج الحقيقي أقل من المستوى الكلي للإنتاج الكامل.[3]

- أما أنهم أشاروا إلى إمكانية حدوث بطالة جزئية في نطاق ضيق، يرجع السبب فيه إلى أخطاء قد يقع فيها أصحاب العمل نتيجة لسوء تقدير الطلب أو كمية الإنتاج أو تغيير أذواق المستهلكين، و لكن سرعان ما تعود الأمور إلى طبيعتها بسبب توافر مرونة الأسعار و الأجور.

- و بروز أن السبب الأول لوجود هذا النوع من البطالة الاختيارية، هو عدم مرونة الأجور النقدية، أو بعبارة أخرى جمود الأجور في اتجاه نزولي[4].

- و لكي توضح رؤية الكلاسيك في تأثير جمود الأجور – أي عدم تحركها نحو الانخفاض في حالة وجود بطالة- فالشكل التالي يوضح ذلك.

---

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 186.

[2] محمد علي اللبسي و آخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 1997،ص 253، 254.

[3] يحيات ملبكة، علاقة جامعة الجزائر بسوق العمل، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1998، ص 19.

[4] محمد علي اللبسي و آخرون ، مرجع سابق, سنة 1997،ص 253، 254.

شكل رقم (1) : نشوء البطالة بسبب جمود الأجور عند الكلاسيك

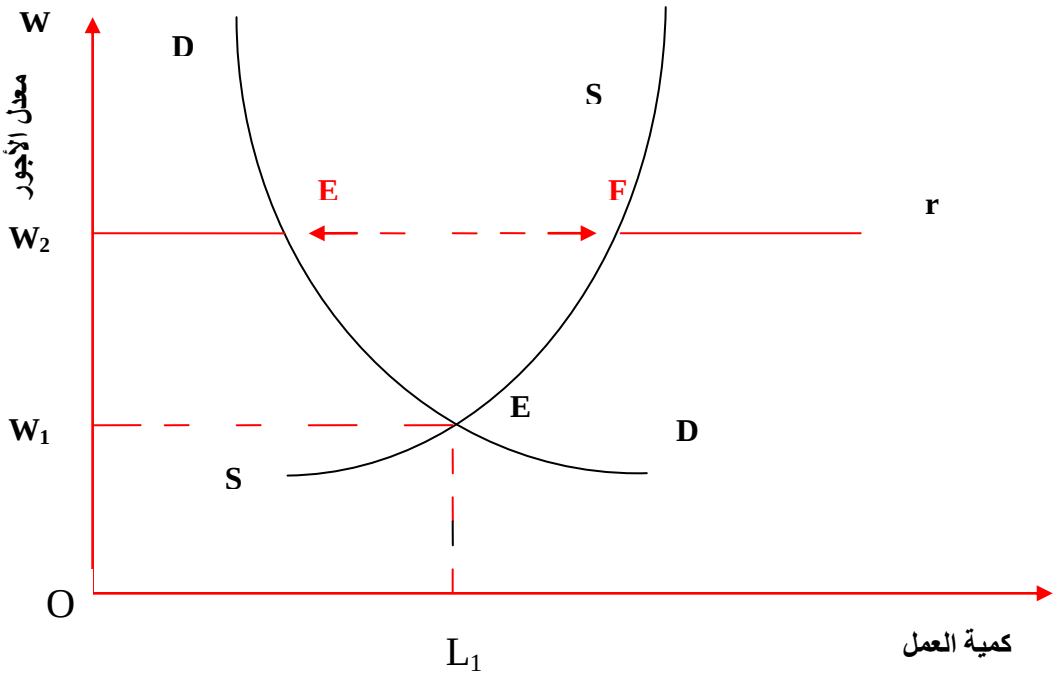

المصدر : ضياء مجيد الموسوي، التحليل الاقتصادي الكلي مؤسسة شباب الجامعة، ص60.

- من المنحنى نلاحظ أن المحور الرأسي هو معدل الأجر، و المحور الأفقي عدد العمال، بينما يشير المنحنى (DD)، إلى الطلب على العمل، و المنحنى (SS) إلى عرض العمل، في هذا الرسم يتحدد الأجر التوازني عندما يتقي منحنى الطلب مع منحنى العرض، عند النقطة (E)، و عندئذ تكون الكمية التوازنية لعرض العمل و الطلب عليه هي ($O\ L_1$)، و معدل الأجر (OW_1)، افترض بسبب قوة نقابات العمل، أو بسبب تشريع الحكومة، قد ارتفع معدل الأجور إلى (OW_2)، في هذه الحالة سنجد أن عرض العمل عند هذا المعدل الجديد للأجر يساوي المسافة (W_2F)، في حين أن طلب رجال الأعمال على عنصر العمل، يكون مساويا للمسافة (W_2F)، مما يعني أن هناك فائض عرض أو بتعبير أدق وجود بطالة تقدر بالمسافة (EF)، و بناءا عليه لو

في التوظيف و سعر الفائدة و النفوذ" و أحدث به ما يشبه الثورة في عالم الاقتصاد السياسي، و قد وصف الكثير من الاقتصاديين النظرية العامة لكينز بأنها نظرية للكساد و البطالة حيث كانت القضية المحورية التي بعثها كينز هي كيف يمكن انقاذ النظام الراسمالي[1] من ويلات البطالة و ضمان تحقيق التوظيف الكامل، و هذا صحيح إلى حد بعيد، حيث احتلت مشكلة البطالة في هذه النظرية ما يمكن أن يمثل قلب الجسد في نلك النظرية، و بذلك خرج كينز عن التقاليد الفكرية الصارمة لعصره، و هي التقاليد الكلاسيكية التي كانت –على نحو ما رايناه سابقا- تنكر حدوث البطالة على نطاق واسع، و تفترض ان تحقيق التوظيف الكامل هو الوضع الطبيعي و العادي و المألوف للنظام الرأسمالي.

أعتبر كينز أنه ليس بالضرورة أن يتحقق التوازن في سوق العمل عند مستوى التوظيف الكامل، و إن حدث ذلك فهو بمثل حالة خاصة – و هي الحالة المثالية- بل يمكن ان يتحقق التوازن عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل، و هذا التوازن يتوقف عند كينز على ما يسمى بالطلب الكلي الفعال[2]، و اعتبر ان هذا الاخير يحدد حجم العرض الكلي و بالتالي الناتج و الدخل و التوظيف. و هذا يدل على رفضه الصريح لقانون ساي، و عليه فإن حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال ينتج عنها التشغيل الناقص لقوة العمل، مما يستدعي ضرورة زيادة حجم هذا الطلب بغية الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.

و لهذا فإن مفهوم البطالة عند كينز مرتبط أساسا بانخفاض مستوى الطلب الكلي الفعال، و الصفة المميزة لمفهوم البطالة في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمال عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي و النيو كلاسيكي، و يتجلى ذلك في نقطتين اساسيتين هما:

1- أن عرض العمل وفق النظرية الكينزية يتعلق بمعدل الاجر الاسمي و ليس بمعدل الأجر الحقيقي.

2- يقلل من أهمية سياسة مرونة الأجور و الأسعار المأخوذة كعوامل مهمة في توجيه النشاط الاقتصادي.[3]

أن يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتا. و لا يعترض كينز على مثل هذا الاتجاه، بل يعتبره سلوكا راشدا من قبل العمال، و ذلك رغبة منهم في الحفاظ على أجورهم

[1] رمزي تركي، مرجع سابق، ص 319.
[2] يعرف الطلب الكلي الفعال على انه طلب متوقع ينقسم حسب كينز إلى طلب على السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية.
[3] أحمد منظور، أحمد رمضان، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الدار الجامعية، بيروت،لبنان , 1990، ص 290، 297.

النسبية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار، و نتيجة لاهتمام العمال بالأجر النقدي يصبح عرض العمل ضمن حدود معينة مرنة تماما باتجاه التغيير في معدل الأجر النقدي[1]، و علية فالكينزيون يعتقدون وجود بطالة اجبارية على صعيد الاقتصاد الكلي نتيجة لجمود معدل الأجر النقدي، و هذا ما سنوضحه في الشكل الموالي:

شكل (1-2) : البطالة عند كينز في حالة جمود الأجور النقدية

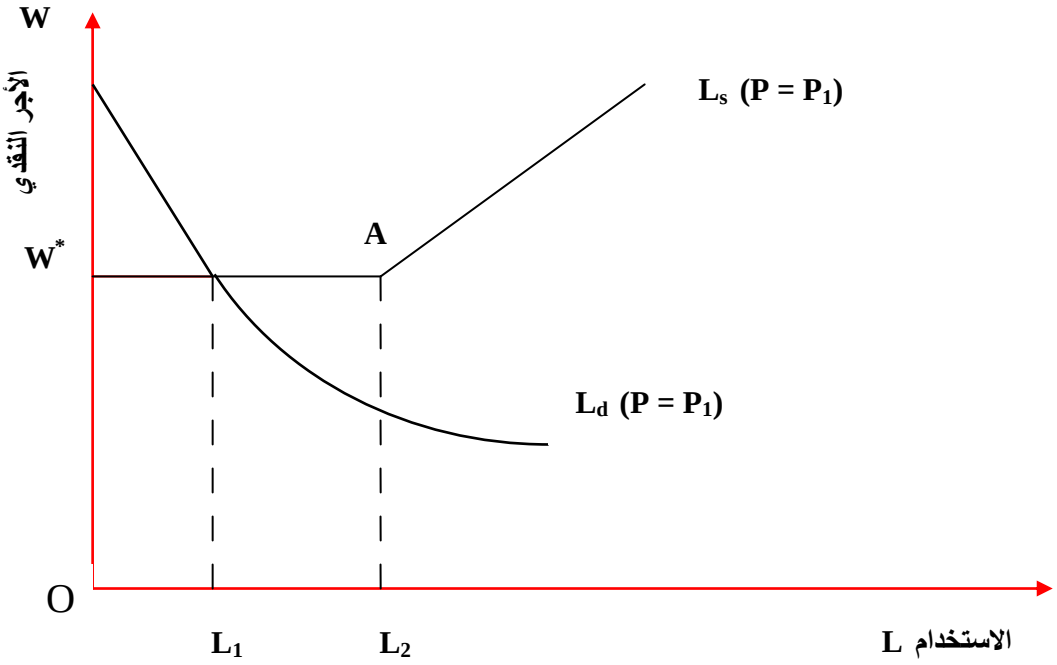

المصدر: ضياء مجيد الموسموي، مرجع سابق، ص 61.

يعبر عن دالة عرض العمل بالمنحنى L_s، و يعتمد اتجاه المنحنى على الجر النقدي W^* و مستوى السعر (P1)، إذ يشير المنحنى إلى أن المقدار (L2) من وحدات العمل المعروضة عند مستوى الأجر النقدي W^* و مستوى السعر (P1)، و للحصول على مزيد من وحدات العمل يفوق الكمية (L2) عند مستوى السعر (P1)، لابد من رفع مستوى الأجر النقدي إلى مستوى أعلى من (W^*) و من ثم رفع معدل الأجر الحقيقي.

و قد تم رسم منحنى الطلب على العمل على أساس الأجر النقدي أيضا مع افتراض ثبات مستوى السعر عند (P1)، و بارتفاع الأجر النقدي يرتفع مستوى الأجر الحقيقي على طول منحنى (Ld)

[1] ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية و التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، 1999، ص 35.

عند مستوى السعر (P1)، و يشمل الطلب على العمل بالمقدار (L1) و عرض العمل بالمقدار (L2).

و عليه فعند مستوى الأجر النقدي (W^*) و السعر (P1) يواجه سوق العمل فائضا من عرض العمل قدره $DL = (L1-L2)$ ، أي أن سوق العمل يعاني في حالة البطالة.[1]

خاتمة الفصل الأول:

من خلال ما سبق يمكن القول إن البطالة في الوقت الراهن تمثل احد المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم , و بالأخص الدول النامية , و من اجل التقليل منها يجب التركيز على المشكلة و الفهم الجيد لأسبابها و آثارها و الكشف عن الحلول المقترحة للحد منها , لأنها تمثل خطرا حقيقيا على السياسة الاقتصادية , لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية و جغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي , لذا حضي هذا الموضوع باهتمام الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم و أفكارهم من فترة زمنية لأخرى، و اعتبروا التشغيل ضرورة طبيعية لتامين الحياة , شريطة أن يقدم الشخص عملا اجتماعيا واعيا لقاء اجر .

[1] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية و التحليل الاقتصادي الكلي،مرجع سابق، ص 35.

الفصل الثاني :

دراسة القياسية لمشكلة البطالة في الجزائر

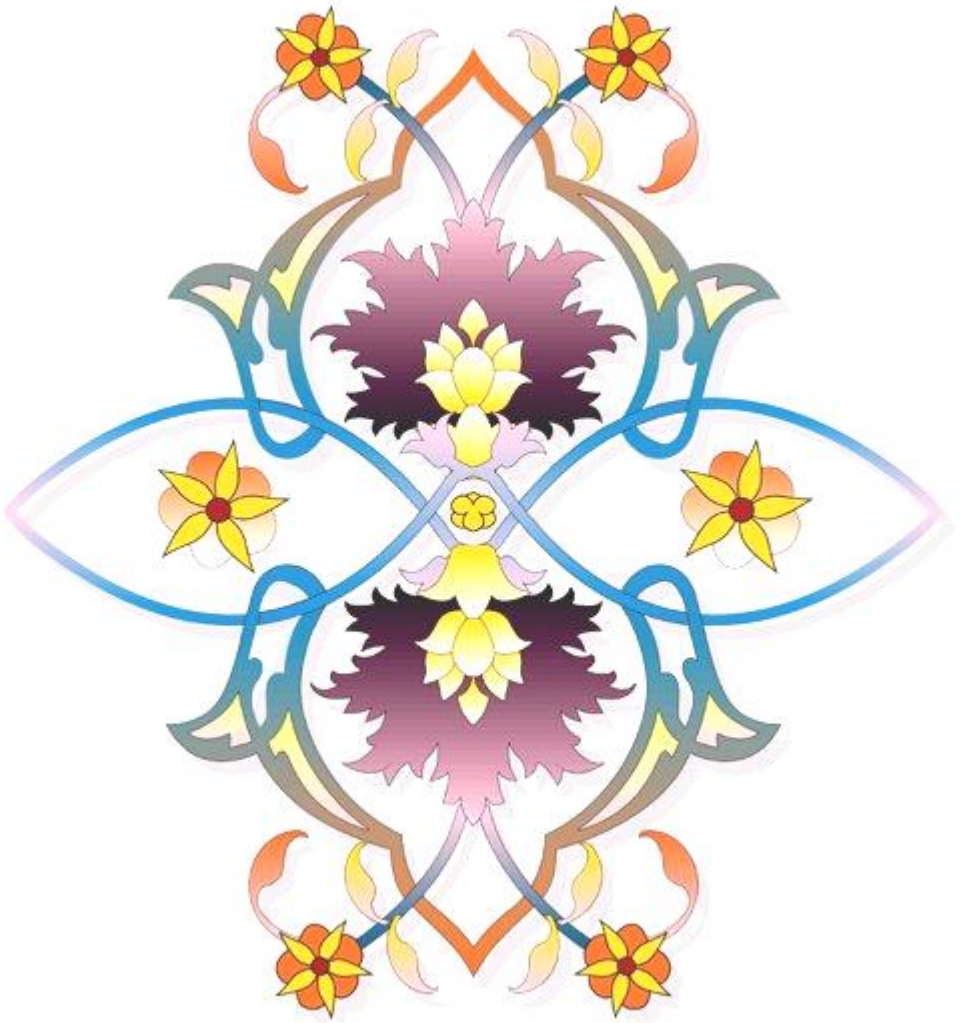

مقدمة:

بعد التحليل النظري لمشكلة البطالة، وبعد دراسة هيكلها وخصائصها في الاقتصاد الجزائري سنحاول في هذه الفصل القيام بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة وذلك بإتباع خطوات المنهج الاقتصاد القياسي ويتضمن هذا الفصل التطبيقي محاولة تهدف إلى

تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر تأثراً في معدل البطالة إضافة إلى تحديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة على هذه الظاهرة، ومدى تأثرها ببرنامج الإصلاح الاقتصادي معتمدين بذلك على بعض النماذج الاقتصادية (النظريات الاقتصادية) وعلى الدراسات السابقة وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات، وفي هذا السياق يتم أولا تحديد أو الكشف عن المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على البطالة وصياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية وأخيراً يتم محاولة التنبؤ بالنموذج وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي خلال الفترة الممتدة من 2000 2020.

المبحث الأوّل

1. تحديد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر في معدلات البطالة

إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الظاهرة المدروسة والمتمثلة في البطالة كما أشرنا إليها سابقاً تعتمد على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، حيث يستخلص مما سبق ذكره أن معدلات البطالة تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية منها حجم السكان الإجمالي، الناتج المحلي الحقيقي، معدل التضخم، وحجم النفقات العمومية، وكون أن النموذج القياسي يتكون من متغير تابع ويمثل الظاهرة محل الدراسة (البطالة) والمتغيرات المفسرة السابقة الذكر، سيتم في هذا المبحث من دراسة أولاً تطور معدلات البطالة ومن ثم دراسة تطور كل من المتغيرات المفسرة وبناءاً على ذلك يتم تحديد العلاقات المتوقعة مبدئياً أو قبلياً بين كل من معدلات البطالة والمتغيرات المفسرة.

2.1 دراسة تطور المتغيرات المفسرة

لدراسة ظاهرة البطالة وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر قمنا بحصر عدد من المتغيرات التي رأينا أنها تؤثر بشكل كبير في المتغير التابع من خلال ما تم عرضه سابقاً وهي:

حجم النفقات العمومية، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم .

تحليل واقع البطالة في الجزائر

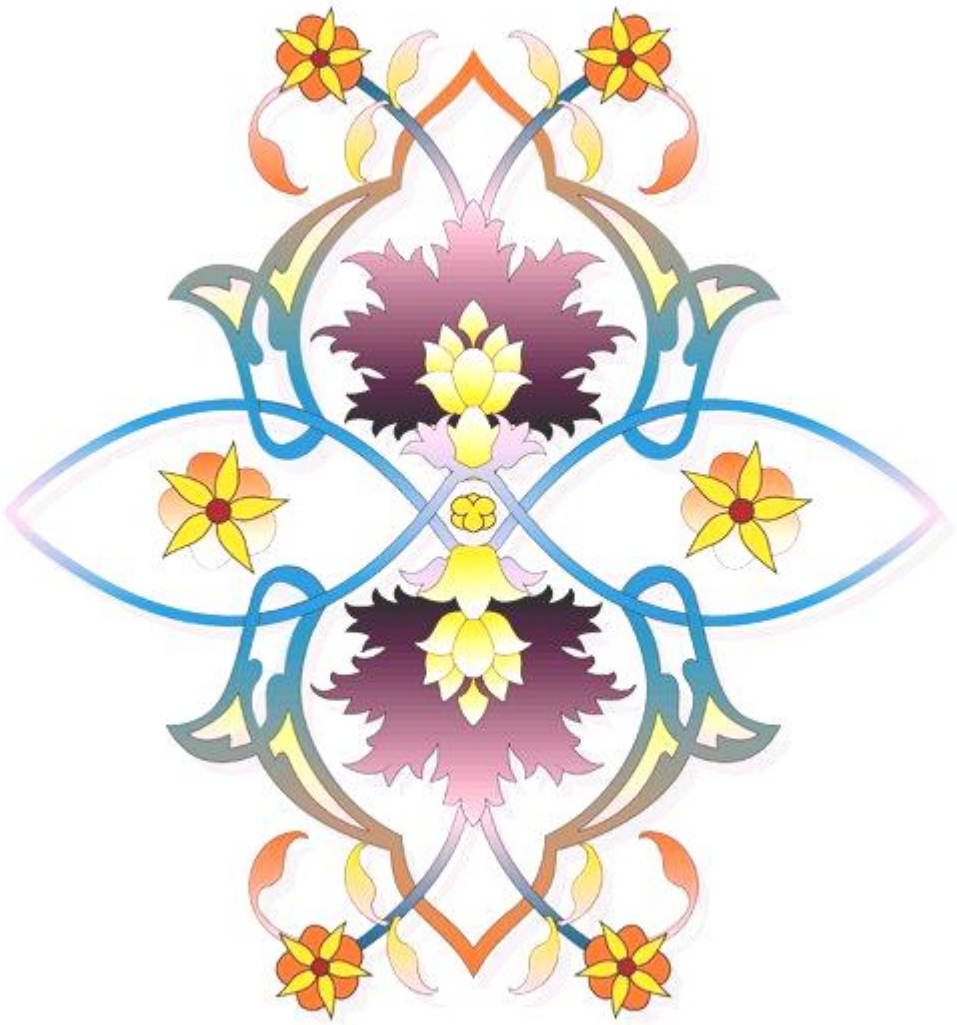

المطلب الأوّل

1.2 العلاقة بين التضخم والبطالة:

1.1.2 – العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة: والتي توصل إليها فيليبس وترجمها في منحناه الذي يوضح العلاقة بين التضخم والبطالة، حيث قام الاقتصادي فيليبس سنة 1958 بدراسة إشكالية تحديد الأجر الاسمي وعلاقته بالبطالة في بريطانيا(1957-1868)، واعتمد في دراسته على إحصائيات تبين العلاقة بين حجم البطالة ومعدل التضخم آخذا بعين الاعتبار تغيرات الدورة الاقتصادية.

الشكل(1):

العلاقة السلبية بين معدل البطالة والتضخم

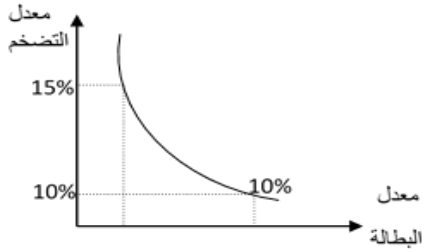

المصدر: *(phillips, 1958, p. 2)*

الشكل(2):

يوضح العلاقة الطردية بين البطالة والتضخم

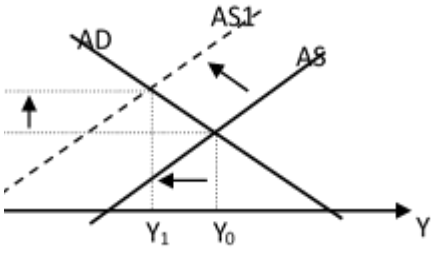

المصدر:(وعيل و هاني، 2018، صفحة 308)

ومن الشكل(1) يتضح أن المنحنى يوضح توليفات مختلفة من معدل البطالة والتضخم، تسعى الدولة للتحكم فيها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق سياساتها الاقتصادية، فعند ارتفاع الطلب الكلي مثلا، فيعمل المنتج على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة فرص التشغيل، وارتفاع أجور العمال الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع التكاليف، ما يؤدي إلى الزيادة في أسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم)، وهو ما يبين وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة.

2.1.2 –العلاقة الطردية (الموجبة) بين البطالة والتضخم: حيث ظهرت عديد الحالات المشابهة في الدول، أين ظهرت مشكلة البطالة والتضخم معا وهو ما خالف منحنى فيليبس، وتحدث من خلال تزامن ارتفاع معدلات بطالة عالية مصحوبة بارتفاع معدلات التضخم، وتحدث عند زيادة حجم الطلب على السلع والخدمات مع انخفاض في فرص التشغيل، ويمكن تفسير العلاقة الطردية من خلال منحنى الطلب الكلي–العرض الكلي، كما هو موضح في الشكل(2):

حيث نلاحظ من الشكل(2) أن ارتفاع التكاليف يؤدي لانتقال منحنى العرض الكلي **(AS)** إلى اليسار **(AS1)** مع ثبات منحى الطلب الكلي **(AD)**، فترتفع الأسعار من **p0** إلى **p1** وينخفض الناتج من **y0** إلى **y1** وذلك مما يؤدي لارتفاع معدلات البطالة مع ارتفاع الأسعار.

المطلب الثاني

3 - -أثر سياسة الإنفاق العام على البطالة: يرى كينز أن سياسة الإنفاق العام أداة رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الدخل الكلي الذي يعتبره دالة في مستوى التشغيل، كما يربط الإنفاق بالطلب حيث إذا انخفض هذا الأخير يتم زيادة الإنفاق لمواجهته ليزيد الإنتاج وبالتالي تنخفض البطالة وتعتمد مقاربة كينز على الأدوات: الطلب الفعال، الكفاية الحدية لرأس المال، سعر الفائدة المحدد للاستثمار، المضاعف. ، والشكل(3) يبين آلية التأثير:

الشكل(3) :

آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على البطالة

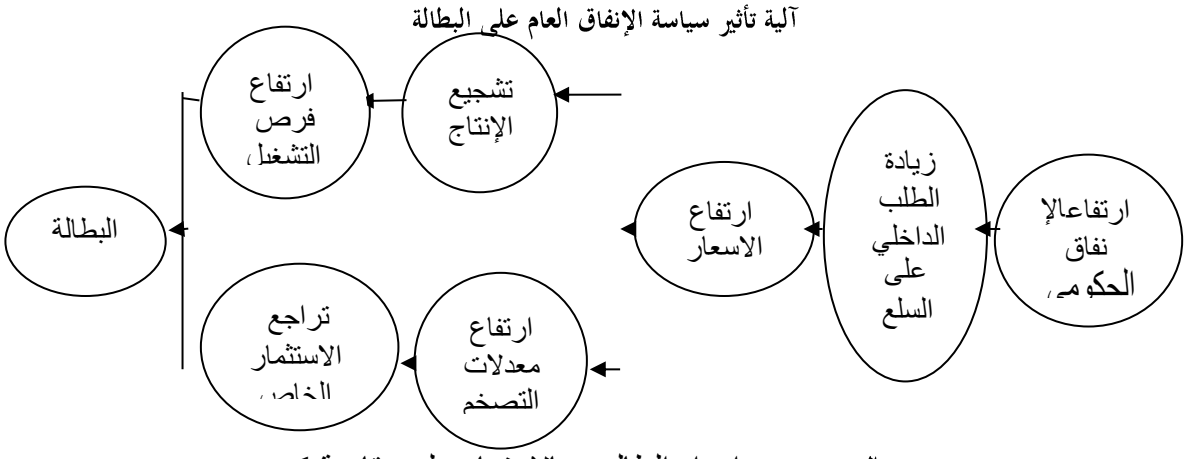

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مقاربة كينز

1.3 – أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم: حيث تؤثر عليه طبقا للسياسة المالية المطبقة للتحكم في المستوى العام للأسعار لمعالجة الفجوات التضخمية أو الانكماشية حسب النشاط الاقتصادي وطبيعة البلد مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي حتى يكون الأثر فعال، فمثلا إذا تم التوسع في الإنفاق عن طريق التمويل بالتضخم أو عن طريق القروض والجهاز الإنتاجي غير مرن فسيؤدي إلى زيادة الفجوة وارتفاع المعدل العام للأسعار، أما إذا تم تمويله عن طريق تحويل جزء من القوة الشرائية من الإنفاق الخاص إلى الإنفاق العام فان المستوى العام للأسعار يتأثر بدرجة أقل.(عرابي، 2020، صفحة 105).والشكل رقم(4) يبين مدى التأثر عن طريق نموذج **IS-LM** بافتراض مرونة الأسعار.

رقم(4) يبين مدى التأثر عن طريق نموذج **IS-LM**، بافتراض مرونة الأسعار.[1]

الشكل(4)

يوضح أثر سياسة الإنفاق التوسعية على المستوى العام

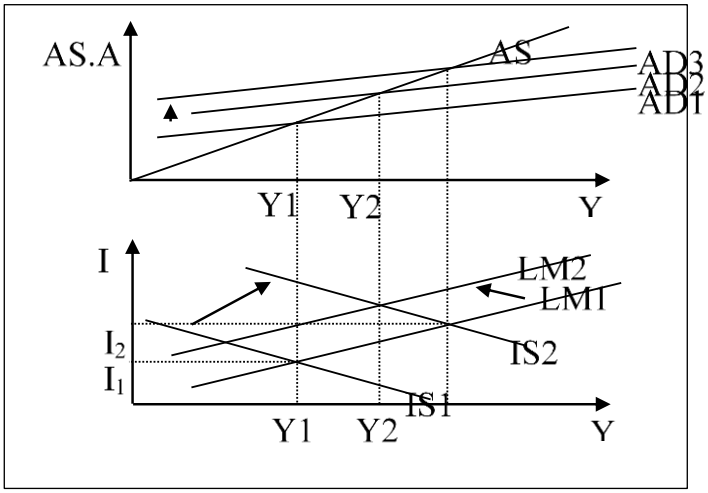

المصدر:(عرابي، 2020، صفحة ص106)

الشكل (5)

يبين الارتفاع اللولبي للتضخم والبطالة

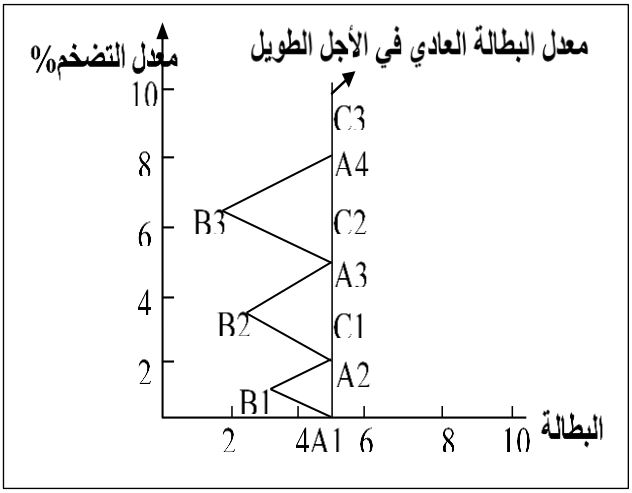

المصدر:(استروب و جوارتيني، 1998، صفحة

يظهر من الشكل (4) أنه وعند تطبيق سياسة توسعية عن طريق الإنفاق العام، ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الناتج عن انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع الدخل فينتقل منحنى**IS**إلى اليمين وبالتالي تزيد الأسعار وبما أنها مرنة تنخفض قيمة العرض الحقيقي فينتقل منحنى **LM**إلى اليسار فيرتفع سعر الفائدة وينخفض الدخل وبالتالي تنخفض الأسعار مجددا.

2.3 -آلية تأثير سياسة الإنفاق على الركود البطالة والتضخم:(استروب و جوارتيني، 1998، الصفحات 161-163)[2] : حيث بإتباع الدولة سياسة انفاقية توسعية تؤدي إلى زيادة أسعار السلع و الخدمات، أما في حالة استخدامها لسياسة انكماشية عن طريق تقليص النفقات فتنقص فرص التشغيل وتزداد معدلات البطالة، لذلك فالدول تسعى جاهدة لتطبيق سياساتها الاقتصادية مع البحث عن التوافق بين محاربة البطالة و علاج التضخم، والشكل (5) يبين الارتفاع اللولبي للتضخم و البطالة أدناه:

ونلاحظ من خلال الشكل (5) أنه باستخدام سياسة مالية توسعية عن طريق التوسع في الإنفاق يرتفع التضخم وتنخفض البطالة، حيث ينتقل الاقتصاد من **A1** إلى **B1** وعند تطبيق سياسة انكماشية ينتقل إلى**A2** فتزداد البطالة ويزداد معها التضخم لكن بمعدلات أقل، ثم تظهر اتجاهات جديدة تطالب بالتوسع فينتقل الاقتصاد من الوضع **A2** إلى الوضع **B2** وهكذا من خلال السياسات الانكماشية والتوسعية يتصاعد معدل التضخم والبطالة معاً، وذلك على شكل زيادة حلزونية وهو الوضع الذي ساد في الولايات المتحدة وفرنسا خلال الفترة من 1959- 1981.

---

[1] مجلــة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة ـ المجلد 05،العدد: 01 (2021)، ص73- 92

[2] الإقتصاد الكلي//الإختيار العام والخاصلجيمس جوارتيني وريشارد ستروب,ترجمةكامل سلمان العاني/دار المريخ للنشر مصر ص161-163

4.3 -تحليل تطور الإنفاق والبطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 :

شهدت الفترة **2000-2020** عدة تذبذبات على مستوى الاقتصاد الجزائري، وعرفت العديد من التغيرات كون الاقتصاد الجزائري جزء من النظام العالمي الذي يتأثر وفق الظروف المحيطة بالعالم الخارجي، إذ انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية في غالب الأحيان وبالمقابل حدثت العديد من التغيرات في معدلي البطالة والتضخم وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر على ريع المحروقات التي شهدت فيها الجزائر أثناء ارتفاع أسعار البترول استقرار على مستوى الاقتصاد من خلال معدلي البطالة والتضخم وارتفاعهما أثناء انخفاض الأسعار والجدول التالي يبين تطور المتغيرات خلال الفترة **2000-2020** .

الجدول رقم(01):

تطور الإنفاق العام والتضخم و البطالة في الجزائر 2000-2020

السنوات	2001	2004	2008	2010	2014	2017	2019	2020
الانفاق العام م.د	1321.1	1891.8	4191	4466.9	6995.77	7282.63	8557.2	7372.7
البطالة %	27.3	17.7	11.3	10	10.6	11.7	12.5	17
التضخم%	4.2	3.6	4.8	3.9	2.9	5.59	2	2.2

المصدر: إحصائيات البنك الدولي وقانون المالية 2020 وتقرير البنك والديوان الوطني للإحصائيات

في الفترة 2000-2014(مرحلة الانتعاش) انتهجت الدولة سياسة مالية توسعية من خلال تبني الدولة برامج تنموية خماسية من اجل دعم الاستثمار وترقية الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي،(زغبة و عريوة، 2020، صفحة 102) أين أنفقت الدولة 1321.1 م.دسنة 2001 إلى أن وصلت 1891.8م.د سنة 2004 أين بدأت معدلات البطالة تنخفض تدريجيا إلى أن وصلت 17.7%، وتراوحت معدلات التضخم بين 1و4 حتى سنة 2008 أين بلغت 4.8% في شكل فجوة تضخمية محسوسة نتيجة الأزمة المالية العالمية 2008 التي أثرت تداعياتها على الاقتصاد الجزائري نتيجة للانخفاض في نسبة النمو خارج قطاع المحروقات وانخفاض قيمة العملة وارتفاع التضخم المستورد(حمداني و مباني، 2019، صفحة 17)، وبلغت البطالة11.3%. واستمرت الدولة في التوسع في الإنفاق وارتفعت بالمقابل معدلات التضخم إلى أن وصلت سنة 2012، 8.5%كأقصى قيمة بعد سنة 2000 كون الجزائر تستورد المواد الغذائية نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي لديها وبلغت معدلات البطالة11%. وواصلت الدولة سياستها المالية التوسعية نتيجة ارتفاع أسعار البترول واستقطاب استثمارات أجنبية خاصة ما سمح بتحسن معظم المؤشرات الاقتصادية كانخفاض الديون الخارجية إلى 3.6 م.د سنة 2012 وارتفاع احتياطي الصرف وفائض الميزان التجاري ووجه الفائض إلى صندوق ضبط الإيرادات، إلى أن انخفضت الأسعار أواخر 2014.

أما الفترة 2015-2020 فقد تأثرت الجزائر جراء الأزمة، وظهر ذلك مع بداية سنة 2015 على الرغم من النفقات المتزايدة، ارتفعت معدلات البطالة قليلا إلى 11.2 **%**سنة 2015 ومعدلات التضخم إلى4.8**%**ليواصلا ارتفاعهما سنة تلو الأخرى، وخاصة معدلات التضخم، وذلك بعد انتهاج الجزائر سياسة التمويل الغير تقليدي، إلى أن بلغ معدل التضخم 2**%** سنة 2019 و2.2**%** في جويلية 2020. كما أثرت العملية على البطالة وارتفعت مع مرور السنوات إلى أن بلغت 12.5**%**سنة2019، ومن المتوقع أن تصل 17**%** مع نهاية سنة 2020، حيث انخفضت النفقات من 8557.2 سنة 2019 إلى 7372.7 سنة 2020 وهذا راجع إلى تأثر الجزائر بالأزمة الصحية كوفيد-19 التي مست كل دول العالم، وانخفاض أسعار المحروقات نتيجة نقص الطلب عليه، وتوقف التجارة والخدمات وطرد العمال

وتجميد التوظيف وكذا تجميد العديد من المشاريع التنموية وتوجيه النفقات نحو الخدمات الصحية ومستلزمات الوقاية والعلاج والبحث عن اللقاح. وفيما يلي الرسومات البيانية التي تترجم النسب والأرقام حسب الجدول رقم(01)أعلاه.

الشكل (1):

تطور الإنفاق في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

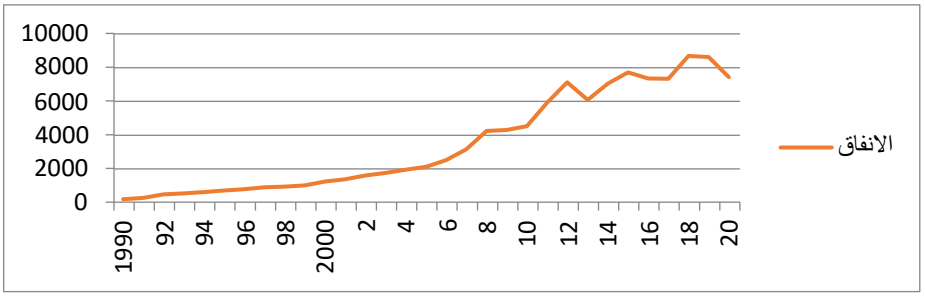

المصدر: إحصائيات البنك الدولي وقانون المالية 2020

الشكل (2):

تطور البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

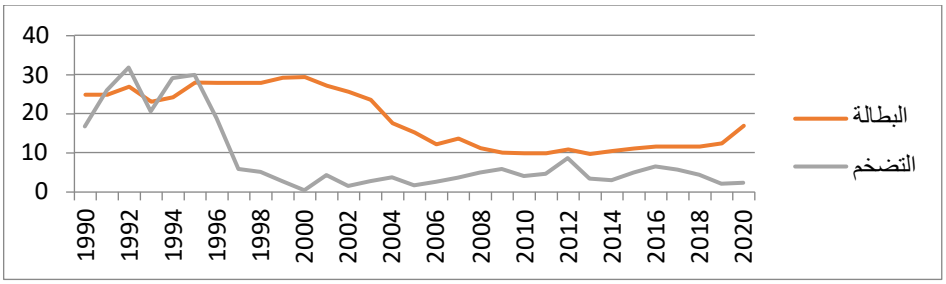

المصدر: إحصائيات البنك الدولي وتقرير بنك الجزائر

الدراسة القياسية

لمشكلة البطالة

في الجزائر

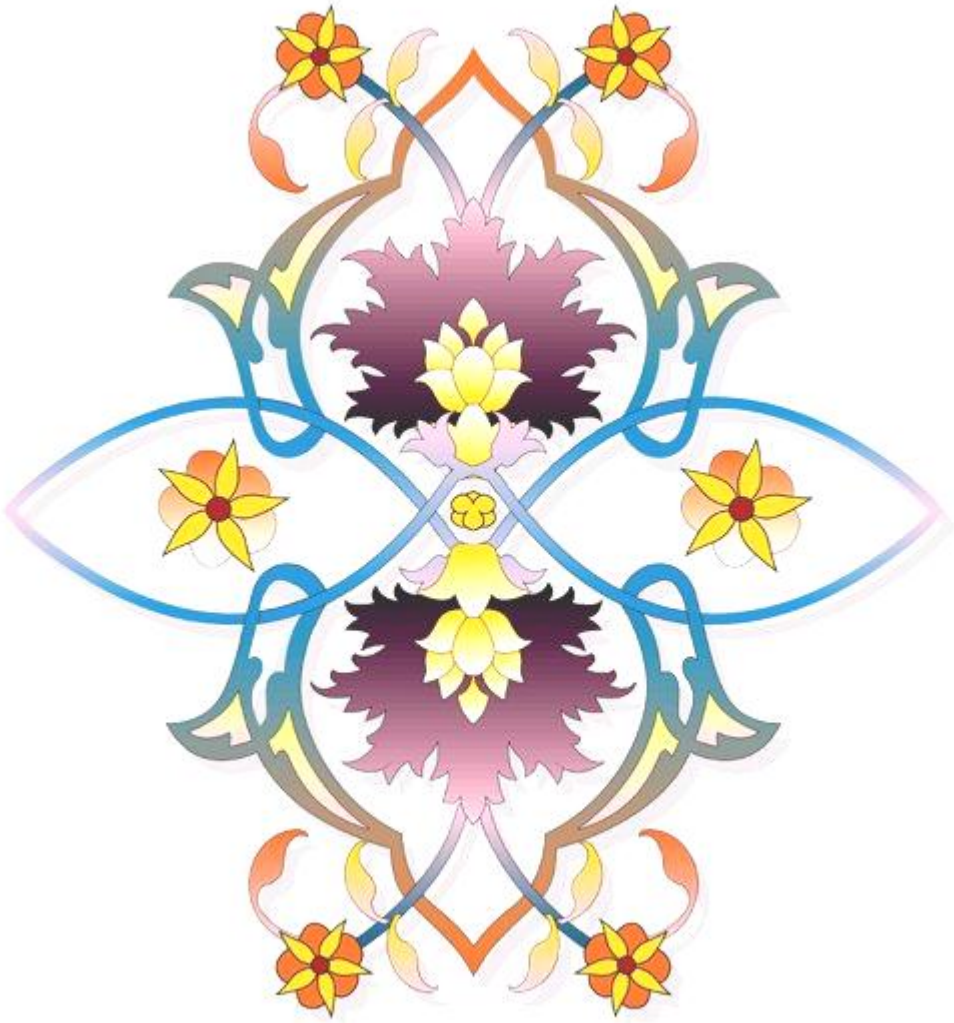

المبحث الثاني

1. صياغة النموذج القياسي الخاص بمعدل البطالة وتقديره

بعد حصر عدد من المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها تؤثر في المتغير التابع (معدل البطالة) من خلال دراستنا النظرية ومن خلال بعض الدراسات السابقة، يتم في هذا المبحث صياغة النموذج القياسي الخاص بالظاهرة أو المشكلة المدروسة (البطالة)، وتقديره.

1.1 صياغة النموذج القياسي

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، وبداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات وهي كالتالي

- **المتغير التابع** ويتمثل المتغير التابع في معدل البطالة ويرمز له بـــ Tcho؛
- **المتغيرات المفسرة:** وتتمثل في:
  - ✓ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بـــ Gdp
  - ✓ معدل التضخم ويرمز له بـــ Tinf؛
  - ✓ حجم النفقات العمومية ويرمز له بـــ Dép.

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدالة هو كما يلي:

$$Tcho = f(\text{Gdp}, Tinf, Dép)$$

سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل البطالة ولمعرفة الصيغ الرياضية المناسبة لتقديره سنقوم بتجريب نوعين من الصيغ الرياضية لمعادلات النموذج وهي الصيغة الخطية والصيغة غير الخطية (اللوغاريتمية)، والصيغ الرياضية لكل نموذج هي كالتالي:

- ✓ **النموذج الأول:** النموذج الخطي وصيغته كما يلي:

$$Tcho_i = B_0 + B_1 \text{Gdp} + B_2 Tinf_i + B_3 Dép + u$$

حيث أن:

(i): تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة i ؛

$Tcho$: تمثل معدل البطالة بـــ %

Gdp: إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بـــ Gdp (مليار دولار)

$Tinf$: يمثل معدل التضخم بـــ%؛

$D\acute{e}p$: يمثل حجم النفقات العامة

B_0، B_1، B_2، B_3، تمثل معلمات النموذج.

يلاحظ أن النموذج القياسي هو ذا طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ u_i، الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في معدل البطالة لكن يصعب قياسها مثل العوامل النفسية للأفراد أو لأسباب أخرى

✓ **النموذج الثاني:** النموذج غير الخطي وصيغته كما يلي:

$$Tcho_i = B_0 \ \mathrm{Gdp}_i^{B_1} . Tinf_i^{B_2} . D\acute{e}p_i^{B_3} u_i$$

و بإدخال اللوغاريتم الطبيعي على الطرفين يتم تحويلها إلى صيغة خطية وهي على النحو التالي:

$$LinTcho_i = LinB_0 + B_1 Lin\mathrm{Gdp}_i + B_2 Lin\ Tinf_i + B_3 Lin\ D\acute{e}p_i$$

حيث أن:

$LinB_0$: يمثل الحد الثابت؛

B_1، B_2، B_3، هي معلمات النموذج وتمثل مرونة تغير معدلات البطالة بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة، حيث تعرف المرونة n_{i} بأنها النسبة المئوية للتغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل بنسبة 1%، وتعطى بالصيغة التالية

$$n_{\mathrm{i}} = \frac{\mathrm{d}\,\mathrm{Y_i}}{\mathrm{d}\,X_{\mathrm{ij}}} . \frac{\mathrm{X_j}}{\mathrm{Y_{ij}}}$$

بحيث:

$\mathrm{Y_i}$: يمثل المتغير التابع؛

$\mathrm{X_j}$: يمثل المتغير المستقل

و كما تم ذكره سابقاً لكل نموذج فرضيات وجب تحققها تمثلت في:

$$U_i \rightsquigarrow N(0\ \sigma^2 In)$$

$$E(U_i) = 0 -$$
$$Var(U_i) = E(U)^2 = \sigma_u^2 -$$
$$Cov(u_i, x_{ij}) = 0 -$$
$$E(u_i, x_i) = 0 -$$
$$E(x_i\ x_t) = 0 -$$

2.1 تقدير النموذج القياسي

يتم تقدير النماذج القياسية الاقتصادية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص كما سبق

توضيحها ، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (*EVIEWS10*) ، وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج، تظهر نتائج تقدير كل من النموذج الخطي واللوغاريتمي من خلال الجدولين التاليين:

المطلب الأوّل

1.2.1 نتائج تقدير النموذج الخطي

جدول (1.4): نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل البطالة خلال الفترة 2000–2020

Equation: UNTITLED Workfile: T CHOMAGE - COPIE - COPI...

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: TCHO
Method: Least Squares
Date: 13/06/21 Time: 18:16
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29.90859	2.150758	13.90607	0.0000
GDPDOLAR	-0.108746	0.025448	-4.273326	0.0005
TINF	-0.168845	0.393264	-0.429343	0.6731
DEP	0.000176	0.000500	0.352577	0.7287

R-squared	0.792586	Mean dependent var	14.60000
Adjusted R-squared	0.755984	S.D. dependent var	6.245868
S.E. of regression	3.085333	Akaike info criterion	5.260840
Sum squared resid	161.8278	Schwarz criterion	5.459796
Log likelihood	-51.23882	Hannan-Quinn criter.	5.304019
F-statistic	21.65393	Durbin-Watson stat	0.774550
Prob(F-statistic)	0.000005		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي(*EVIEWS10*)

و وفقاً للجدول رقم (01) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل البطالة على النحو التالي

$$Tcho_i = \underset{(13.90607)}{29\ 9085} - \underset{(-4.2733)}{0\ 10874}\,Gdp_i + \underset{(5.8825)}{0.16884}\,Tinf_i + \underset{(0.35257)}{0.00017}\,Dép$$

$$R^2 = 0.79258 \qquad N = 21 \qquad F = 21\ 6539$$

$$R^2 = 0\ 75598 \qquad DW = 0.7745 \qquad Prob = 0\ 000005$$

حيث أن:

* : هي عبارة عن قيم إحصائية لـــ T ؛

R^2 : معامل التحديد؛

$\overline{R^2}$: معامل التحديد المعدل؛

N : عدد المشاهدات؛

DW : إحصائية ديربين واتسون *Durbin Watson*؛

F : إحصائية فيشر؛

$Prob$: احتمال الخطأ.

2.2.1 نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي

جدول (01): نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لمعدل البطالة خلال الفترة 2000 2020

Equation: UNTITLED Workfile: T CHOMAGE - COPIE - COPI...

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: DLTCHO
Method: Least Squares
Date: 12/06/21 Time: 19:34
Sample (adjusted): 2... 2020
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	537.4800	557.3970	0.964268	0.3556
DLGDPDOLAR	0.474125	0.210576	2.251562	0.0458
DLDEP	-2079.936	1280.271	-1.624606	0.1325
DLTINF	0.422010	0.189338	2.228871	0.0476

R-squared	0.953297	Mean dependent var	4826.009
Adjusted R-squared	0.940560	S.D. dependent var	2091.373
S.E. of regression	509.8856	Akaike info criterion	15.52943
Sum squared resid	2859816.	Schwarz criterion	15.71824
Log likelihood	-112.4707	Hannan-Quinn criter.	15.52742
F-statistic	74.84324	Durbin-Watson stat	2.304979
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي(*EVIEWS10*)

و وفقاً للجدول رقم (01) كانت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لمعدل البطالة على النحو التالي

$$linTcho_i = 537.480 + 0.474 lin\text{Gdp} + 0.42 lin Tinf_i - 2079.9 lin Dép$$
$$(0.9642)^* \quad (2.2515) \quad (2.2288) \quad (-1.6246)$$
$$R^2 = 0.9532 \qquad N = 21 \qquad F = 74.8432$$
$$R^2 = 0.9405 \qquad DW = 2.30497 \qquad Prob = 0\ 000004$$

حيث أن

*: هي عبارة عن قيم إحصائية لـــ T ؛

2 الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنماذج المقدرة

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بمعدل البطالة في الجزائر، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية كل نموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، ويتم بعد ذلك انتقاء أفضل نموذج للقيام باختباره من الناحية القياسية.

1.2 الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي

سيتم دراسة النموذج الخطي أولاً من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية كما يلي:

1.1.2 الدراسة الاقتصادية

من خلال الجدول رقم (1.4) السابق نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل إجمالي الناتج المحلي (B_1)، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (إجمالي الناتج المحلي)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير بـــ 02544 0 وحدة، إذن معامل (B_1) لها معنوية اقتصادية.
- بالنسبة إلى معامل التضخم (B_2)، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (معدل التضخم)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير حجم معدل التضخم بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير بـــ 0.16884 وحدة، إذن معامل (B_2) لها معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل النفقات العامة (B_3)، نلاحظ أن إشارته موجبة، ما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (النفقات العامة) خلال طول فترة الدراسة، حيث إذا تغير النفقات العامة بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير بـــ 0.000176 وحدة.

2.1.2 الدراسة الإحصائية

كما وسبق ذكره فإنه عادة عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتم الأخذ بمجموعة من المعايير القياسية و أخرى معايير إحصائية، وسيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت T واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F وR^2 معامل التحديد المتعدد، ثم يتم اختبار بعد ذلك مدى استقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه، ليتم بعد ذلك اختباره باستعمال المعايير القياسية لهدف اختبار إذا كان النموذج القياسي يحقق الفرضيات السابقة الذكر أم لا، لاكتشاف إن كان هناك المشاكل التي تصادفنا في الاقتصاد القياسي والتي سبق ذكرها.

المطلب الثاني

3.1.2 اختبار المعنوية الكلية للنموذج

نستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقاً من جدول رقم (1.4):

- ✓ **معامل التحديد R^2:** إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـــ $R^2 = 0.7925$ وهي قريبة من الواحد، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـــ 79.25% من التغيرات التي تحدث على معدل البطالة، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة، أما الباقي 20.75% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ u_i.
- ✓ **اختبار فيشر F:** كما سبق وأشرنا، يهدف هذا الاختبار إلى معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع أي:

$$H_0: B_1 = B_2 = B_3 = 0$$

فرضية البديلة: تنص على وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم، أي:

$$H_1: B_1 \neq 0, B_2 \neq 0, B_3 \neq 0,$$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} والمقدرة ب 21.65 مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر F ، عند مستوى معنية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$F_{n-k-1}^{k} = F_{21-3-1}^{3} = F_{17}^{4} = 2.93$$

و منه نلاحظ أن القيمة المحتسبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} ، وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي إلى الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر، نلاحظ أن كل من حجم النفقات العامة وإجمالي الناتج المحلي له معنوية اقتصادية وإحصائية، بينما كل من التضخم وحجم النفقات العامة ليس لها معنوية إحصائية، ومع وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، ربما دل ذلك على إمكانية وجود تعدد خطي بين المتغيرات، وعليه سوف نقوم بإجراء انحدار بين كل زوجين من المتغيرات قصد الاستطلاع على إذا ما كان هناك تعدد خطي أم لا.

➢ **انحدار بين $Dép$ و $Tinf$**

تظهر نتائج الانحدار بين متغير معدل التضخم ومتغير حجم النفقات العامة في الجدول التالي:

جدول (01): نتائج تقدير نموذج انحدار بين $Dép$ و $Tinf$

Equation: UNTITLED Workfile: T CHOMAGE - COPIE::moha...

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: TINF
Method: Least Squares
Date: 06/14/21 Time: 00:25
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.520303	0.853521	2.952830	0.0082
DEP	0.000284	0.000157	1.809740	0.0862

R-squared	0.147032	Mean dependent var	3.880952
Adjusted R-squared	0.102139	S.D. dependent var	1.953873
S.E. of regression	1.851403	Akaike info criterion	4.160157
Sum squared resid	65.12615	Schwarz criterion	4.259635
Log likelihood	-41.68165	Hannan-Quinn criter.	4.181746
F-statistic	3.275159	Durbin-Watson stat	1.633841
Prob(F-statistic)	0.086184		

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي(*EVIEWS10*)

و النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

$$Tinf_i = \underset{(2.9528)*}{2\ .520303} - \underset{(\ 1.8097)}{0.00028Dép_i}$$

$$R^2 = 0.147032 \quad N = 23 \quad F = 3.275159$$

$$\overline{R^2} = 0.102139 \quad DW = 1.6338 \quad Prob = 0.08678$$

حيث أن:

* : هي عبارة عن قيم إحصائية ل T .

يلاحظ من خلال النموذج هناك ارتباط ضعيف بين معدل التضخم وحجم النفقات العامة وهذا يتبين من خلال معامل التحديد $R^2 = 0.1470$.

➢ **انحدار بين** Gdp **و** $Dép$

تظهر نتائج الانحدار بين متغير حجم النفقات العامة ومتغير إجمالي الناتج المحلي في الجدول التالي:

جدول (5.4): نتائج تقدير نموذج انحدار بينGDP و $Dép$

Equation: UNTITLED Workfile: T CHOMAGE - COPIE::moha...

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: GDPDOLAR
Method: Least Squares
Date: 06/14/21 Time: 00:37
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	59.97060	13.19016	4.546617	0.0002
DEP	0.017234	0.002426	7.104454	0.0000

R-squared	0.726514	Mean dependent var	142.5167
Adjusted R-squared	0.712120	S.D. dependent var	53.32495
S.E. of regression	28.61123	Akaike info criterion	9.635869
Sum squared resid	15553.45	Schwarz criterion	9.735347
Log likelihood	-99.17662	Hannan-Quinn criter.	9.657458
F-statistic	50.47327	Durbin-Watson stat	0.534939
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي(*EVIEWS10*)

و النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

$$\begin{aligned} \text{Gdp}_i &= 59.970 + 0.0172 Dép_i \\ &\quad (4.54661)^* \qquad (7.1044) \\ R^2 = 0.72657 &\quad N = 23 \quad F = 280.05 \\ \overline{R^2} = 0.712120 &\quad DW = 0.5349 \quad Prob = 0.000001 \end{aligned}$$

حيث أن:

* : عبارة عن قيم إحصائية ل T .

يلاحظ من خلال النموذج هناك ارتباط قوي بين حجم النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي هذا يتبين من خلال معامل التحديد $R^2 = 0.72657$ ويؤكد أن هناك ارتباط خطي بين المتغيرين في النموذج السابق المعبر عن نتائج الجدول رقم (1.4). لمعالجة هذه المشكلة فإننا نقوم بإعادة تقدير النموذج المرة الأولى بإزالة متغير حجم النفقات العامة والمرة الثانية بإزالة متغير الناتج المحلي الإجمالي، ثم نقوم بالمفاضلة بين النماذج الذي يعطي أفضل النتائج.

➢ **تقدير النموذج بعد إزالة متغير الناتج المحلي الإجمالي**

تظهر نتائج تقدير النموذج بعد إزالة متغير إجمالي الناتج المحلي في الجدول التالي:

جدول (6.4): تقدير النموذج الخطي الأول بعد إزالة Gdp

Equation: UNTITLED Workfile: T CHOMAGE - COPIE::moha...

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: TCHO
Method: Least Squares
Date: 06/14/21 Time: 00:56
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24.37937	2.404596	10.13865	0.0000
TINF	-0.562593	0.535103	-1.051374	0.3070
DEP	-0.001586	0.000396	-4.000418	0.0008

R-squared	0.569783	Mean dependent var	14.60000
Adjusted R-squared	0.521982	S.D. dependent var	6.245868
S.E. of regression	4.318323	Akaike info criterion	5.895175
Sum squared resid	335.6625	Schwarz criterion	6.044392
Log likelihood	-58.89934	Hannan-Quinn criter.	5.927559
F-statistic	11.91970	Durbin-Watson stat	0.482486
Prob(F-statistic)	0.000505		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي(*EVIEWS10*)

و النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

$$Tcho_i = \underset{(24.37937)}{24.3793} - \underset{(-4.0004)}{0.00015}\,\text{Dép} - \underset{(-1.0513)}{0.56259}\,Tinf_i$$

$R^2 = 0.569783$ $\quad N = 21$ $\quad F = 11.9197$

$\overline{R^2} = 0.521982$ $\quad DW = 0.482486$ $\quad Prob = 0.000505$

حيث أن:

* : عبارة عن قيم إحصائية لـــ T .

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن معامل التضخم غير معنوي إحصائياً، حيث أن القيمة المحتسبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية T_{tab}، بهذا سنرفض بفرضية العدم H_0، وعليه يتم حذف المتغير معدل التضخم فنجد النتائج التالية في الجدول التالي:

جدول (01): تقدير النموذج الخطي الأول بعد إزالة $Tinf$

Equation: UNTITLED Workfile: T CHOMAGE - COPIE::moha...

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: TCHO
Method: Least Squares
Date:14/06/21 Time: 15:53
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29.63657	2.008212	14.75769	0.0000
GDPDOLAR	-0.111306	0.024172	-4.604695	0.0002
DEP	0.000173	0.000489	0.353033	0.7282

R-squared	0.790337	Mean dependent var	14.60000
Adjusted R-squared	0.767041	S.D. dependent var	6.245868
S.E. of regression	3.014618	Akaike info criterion	5.176387
Sum squared resid	163.5825	Schwarz criterion	5.325604
Log likelihood	-51.35206	Hannan-Quinn criter.	5.208771
F-statistic	33.92608	Durbin-Watson stat	0.777383
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي(*EVIEWS10*)

وفقاً للجدول أعلاه كانت النتائج النموذج كما يلي:

$$Tcho_i = 29.6365 - 0.1113\ \text{Gdp}_i + 0.000173 Dép_i$$
$$(14.757)* \qquad (-4.6046) \qquad (0.35303)$$
$$R^2 = 0.79033 \qquad N = 21 \qquad F = 23.768$$
$$\overline{R^2} = 0.76704 \qquad DW = 0.77738 \qquad Prob = 0.000001$$

حيث أن:

* : عبارة عن قيم إحصائية ل T .

يلاحظ من خلال هذا النموذج المقدر ما يلي:

- ✓ يلاحظ أن معلمتي النفقات العمومية الناتج المحلي الإجمالي لها معنوية اقتصادية وهذا من خلال إشارة المقدرات، حيث يرتبط حجم السكان طردياً مع معدل البطالة، بينما يرتبط الناتج المحلي الإجمالي عكسياً مع معدل البطالة خلال فترة الدراسة وهذا يتوافق مع توقعاتنا المستقبلية، وكذا يلاحظ أن هذين المعلمتين لهما معنوية إحصائية من خلال إحصائية ستودنت لكل مقدر، حيث أن القيمة الجدولية T_{tab} أقل من قيمة المحسوبة T_{cal}، عند مستوى معنوية 5%، بحيث $T_{tab} = T_{n-k}^{\alpha} = T_{18}^{0.05} = 2.086$، إذن سنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة.
- ✓ كما نلاحظ من خلال إحصائية فيشر أن القيمة المحتسبة F_{cal} والتي تساوي 33.92 أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} التي تساوي $F_{n\ \ k\ \ 1}^{k} = F_{21-2-1}^{2} = F_{18}^{2} = 3.493$، و عليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ما يدل

على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

- ✓ إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد R^2 تقدر بـ0.79033 وهي قريبة من الواحد، حيث إن إجماليالناتج المحلي و النفقات العامة تتحكم ب 79.033 % من التغيرات التي تحدث على معدل البطالة، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة، كما نلاحظ أن معامل التحديد المعدل قد ارتفع بعد حذف معدل التضخم من 56.84 % إلى 76.704 % ما يعني أن النموذج قد تحسن.

➢ **تقدير النموذج بعد إزالة حجم النفقات العامة**

نقوم الآن بإعادة تقدير النموذج بإزالة حجم النفقات العامة وتظهر نتائج تقدير هذا النموذج بعد في الجدول التالي

جدول (8.4): تقدير النموذج الخطي الثاني بعد إزالة $Dép$

Equation: UNTITLED Workfile: T CHOMAGE - COPIE::moha...

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: TCHO
Method: Least Squares
Date: 14/06/21 Time: 16:12
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29.68978	2.008560	14.78163	0.0000
TINF	-0.166361	0.383517	-0.433778	0.6696
GDPDOLAR	-0.101351	0.014052	-7.212321	0.0000

R-squared	0.791070	Mean dependent var	14.60000
Adjusted R-squared	0.767855	S.D. dependent var	6.245868
S.E. of regression	3.009348	Akaike info criterion	5.172888
Sum squared resid	163.0112	Schwarz criterion	5.322105
Log likelihood	-51.31532	Hannan-Quinn criter.	5.205272
F-statistic	34.07654	Durbin-Watson stat	0.732312
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي(*EVIEWS10*)

و النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

$$Tcho_i = 29.6897 - 0.1013\ Gdp_i - 0.1663 Tinf_i$$
$$(14.7816)* \quad (-7.212) \quad (-0.4337)$$
$$R^2 = 0.7910 \qquad N = 21 \qquad F = 34.0765$$
$$\overline{R^2} = 0.7678 \qquad DW = 0.7323 \qquad Prob = 0.000001$$

حيث أن:

* : عبارة عن قيم إحصائية لـــ T .

يلاحظ من خلال هذا النموذج المقدر ما يلي:

أن معلمتي معدل التضخم وإجمالي الناتج المحلي لها معنوية اقتصادية وهذا من خلال إشارة المقدرات، حيث يرتبط إجمالي الناتج المحلي عكسيا مع معدل البطالة وكذلك يرتبط التضخم عكسياً مع معدل البطالة خلال فترة الدراسة وهذا يتوافق مع توقعاتنا المستقبلية وكذا يلاحظ أن هذين المعلمتين لهما معنوية إحصائية من خلال إحصائية ستودنت لكل مقدر حيث أن القيمة الجدولية T_{tab} أقل من قيمة المحسوبة T_{cal}، عند مستوى معنوية 5%، بحيث $T_{tab} = T_{n-k}^{\alpha} = T_{18}^{0.05} = 2.086$، إذن سنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة.

- ✓ كما نلاحظ من خلال إحصائية فيشر أن القيمة المحتسبة F_{cal} والتي تساوي 34.07 أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} التي تساوي $F_{n\ \ k\ \ 1}^{k} = F_{21-2-1}^{2} = F_{18}^{2} = 3.493$، و عليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.
- ✓ إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـــ $R^2 = 0.7910$ وهي قريبة من الواحد حيث أن معدل التضخم و الناتج المحلي الإجمالي تتحكم بـــ79.10% من التغيرات التي تحدث على معدل البطالة، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة.

خاتمة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000–2020، وذلك باستخدام الاقتصاد القياسي بهدف التوصل من خلالها إلى معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في معدلات البطالة في الجزائر، وذلك بإتباع منهجية الاقتصاد القياسي.

حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية والتي تم جمعها من عدة مصادر مختلفة، بعد ذلك تم بناء النماذج القياسية واختيار من بين الصيغ المقترحة (صيغ خطية أو غير خطية) في تقديره الكمي، ثم تمت معالجة هذه النماذج باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية وانتقاء أفضل النموذج الذي تمّ اختباره باختبارات قياسية لهدف إن كان يتوافق والفرضيات الموضوعة، ثم تم بالتنبؤ بالنموذج المختار بعد إجراء اختبار على مقدرته للتنبؤ ليتم في الأخير بتقديم تحليل للنتائج المتوصل إليها وربطها بالواقع الاقتصاد الجزائري

من خلال هذا الدراسة القياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000–2020 وبإتباع الخطوات السابقة الذكر، وجدنا أن معدل البطالة يتأثر بشكل كبير بحجم النفقات العمومية وبالناتج المحلي الحقيقي، وعلى الحكومة الجزائرية إتباع برامج أخرى لرفع من حجم الناتج المحلي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة لتوفير المزيد من فرص التوظيف التي من شأنها تخفيض من معدلات البطالة. يتوجب، بعد ذلك، على صانعي القرار على مستوى الاقتصاد الكلي فيما يخص القرارات الاقتصادية والسياسية أن تعمل على دفع وتيرة النمو باعتمادها على مصادر أخرى غير المحروقات نظراً لما يتميز به الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي يعتمد في إيراداته على أسعار الموارد الطاقوية. يمكن القول أن مستوى النشاط الحقيقي والمشاكل الاجتماعية (مشكلة السكن أو الفقر أو البطالة) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات التي تحدث على أسعار النفط ومن ثم بمداخيل الدولة من الجباية البترولية وعليه فإن حرص الدولة على تنويع تلك المداخيل (تنويع الصادرات)، قد يساهم نوعاً ما من تخفيض من الآثار السلبية في حالة انخفاض مفاجئ لأسعار البترول

الخاتمة العامة

تعتبر البطالة من المشاكل الأساسية، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، التي تعاني منها كل الدول، آخذة حيزاً كبيراً من أفكار واهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة لمعالجتها. من هذا المنطلق، حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات وفقاً لمنهجية تحليلية قياسية لمشكلة البطالة خلال فترة الدراسة حيث نجد أن الجزائر اعتمدت فيها إصلاحات اقتصادية بمعية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرت هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية التي أثرت بأشكال مختلفة على مستوى التشغيل والبطالة. إن الهدف من وراء هذا البحث المتواضع قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 .

للإلمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة، وللوصول إلى أهداف الدراسة كان لزاماً علينا من جهة تقديم الإطار العام لظاهرة البطالة ومحاولة تحليل تلك الظاهرة في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة هيكلها وخصائصها إضافة إلى معرفة أثر الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة، ومن جهة أخرى محاولة بناء نموذج قياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

و فيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث.

نتائج البحث:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بدراسة تحليلية قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020، ويمكن حصر أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها في هذا البحث، في النقاط التالية:

- تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك جدلاً واختلافاً بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة، سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية أو حتى النظريات الحديثة وهذا راجع إلى الديناميكية المتسارعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار لكون تحاليل هذه النظريات محدودة، تتم في فترة زمنية وظروف معينة، لا تطبعها الاستمرارية ولا الشمولية. إضافة إلى هذا، إن عدم انطباق العديد من هذه النظريات على أوضاع الدول النامية، يقلل من إمكانية الاستفادة منها بشكل مباشر في الدراسة، وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى؛

- إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، لعلاج الاختلالات الداخلية والخارجية، لكن نجد، على إثر تلك الإصلاحات، أثار عديدة شملت النواحي الاقتصادية والاجتماعية خاصةً، حيث تفاقمت مشكلة البطالة ما يعني أن للإصلاحات الاقتصادية أثر على مستوى التشغيل والبطالة، حيث وصل معدل البطالة سنة 2000 إلى 28.90% وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

- أخذت الجزائر مجموعة من التدابير كإجراءات لمكافحة والحد من البطالة تمثلت في مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب والتي حققت نتائج إيجابية. لكن كانت أغلبها غير فعالة نظراً لصعوبة التحكم في تسييرها، هذا من جهة ومن جهة أخرى المناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل غير دائمة وبالتالي يمكن القول أنها معرضة للزوال إذا تعرضت الدولة إلى نقص في المداخيل. كون أن كل هاته الأجهزة تعتمد على النفقة العمومية التي مصدرها الوحيد هو العائدات من المحروقات وهذا ما يتنافى وصحة الفرضية الثالثة؛

- تشير النتائج أن معدلات البطالة سجلت انخفاضاً معتبراً خلال الفترة 2000-2007، إذ وصلت إلى 13.80% سنة 2007، وذلك راجع نتيجة تطبيق الجزائر برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي، الذي خصص له غلاف مالي قدر 525 مليار د.ج بالنسبة إلى البرنامج الأول 2001-2004، مدعما برنامج آخر مكمل لدعم النمو الممتد من 2005 إلى 2009 ورصد له 50 مليار دولار. لكن هذا الانخفاض كان نتيجة ارتفاع أسعار البترول وبالتالي تحسن مداخيل الدولة؛

- من خلال الدراسة القياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 تبين لنا ما يلي:

✓ تتأثر معدلات البطالة بشكل كبير بحجم النفقات العمومية وبالناتج المحلي الحقيقي، وهذا خلال فترة الدراسة 2000-2020، لكن وبعد إجراء نقطة الانعطاف تبين لنا أن المتغير المفسر للبطالة قبل نقطة انعطاف أي خلال 1985-2000 تمثل في حجم السكان الإجمالي وبعد نقطة الانعطاف أي خلال الفترة 2000-2007 في الناتج المحلي الحقيقي، إذ عرفت الجزائر ارتفاعاً في الناتج المحلي الحقيقي خلال تلك الفترة ما رافقه ارتفاع وتحسن ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، مما أدى إلى تقلص في معدلات البطالة بنسب ملحوظة- انخفضت من سنة 2000 إلى 2007 بنسبة 15.09% وذلك بسبب ارتفاع أسعار

المحروقات مما أتاح الفرصة للحكومة الجزائرية بإتباع برنامج للإنعاش الاقتصادي (2001 2004) مدعوماً برنامج مكمل آخر هو برنامج دعم النمو (2005 2009)، وهذا ما يؤكد الفرضية الرابعة؛

- ✓ أما بالنسبة إلى عدم ظهور متغير معدل التضخم في النماذج، فيمكن إرجاع ذلك إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر في الأجل الطويل وبالتالي لا تؤثر التغيرات في معدل التضخم على معدلات البطالة، أما بالنسبة لمتغير حجم النفقات العامة فيمكن إرجاع ذلك لعدم دقة الإحصائيات المتحصل عليها خلال طيلة هذه الفترة هذا من جهة، وإلى عدم تأثر معدل البطالة بهذا المتغير المفسر من جهة أخرى.

اقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة للتخفيف من حدة البطالة على المدى القصير والطويل وهي على النحو التالي

العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة عن سوق العمل حتى يتم تحليل كل قطاع، والتقليل من تشوهات في سوق العمل ويكون ذلك باستخدام أدوات التسيير وتحديثها باستمرار؛

- لضبط معدل البطالة بصورة دقيقة يقتضي الأمر إجراء تحقيق ميداني (مسح كل ثلاث أشهر) وإجراء تحقيق حول مصدر مجيء البطال (داخل لأول مرة أو للمرة الثانية لسوق العمل خروج إرادي أو إجباري من العمل) وتوحيد مصادر الإحصائيات الرسمية بإسنادها إلى هيئة واحدة رسمية؛

تنمية ودعم دور القطاع الخاص لإنشاء فرص العمل، وتشجيعه من خلال تقديم تحفيزات (تخفيض الضرائب، تخفيض الأعباء الاجتماعية،...)، باعتباره الأكثر استقطاباً للأيدي العاملة؛

- تطوير وتنشيط آليات وإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصالح الشباب وتمكينه من الحصول على القروض بفوائد بسيطة وتفكيك البيروقراطية والتماطل الإداري إضافة إلى المتابعة الميدانية لأنشطة المؤسسات وتوجيهها؛

إن تنويع الصادرات خارج المحروقات وتفعيل الاقتصاد الوطني تكون له آثار إيجابية على تحريك النمو الاقتصادي وبالتالي إنشاء مناصب شغل جديدة؛

-ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على معدل وحجم البطالة، ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمها في الفترات المستقبلية لاتخاذ مختلف التدابير اللازمة التي من شأنها التخفيف من حده البطالة؛

ضرورة الاهتمام بالأساليب الرياضية والإحصائية والقياسية للظواهر الاقتصادية مثل ظاهرة التضخم والبطالة، وذلك بتكميمها وبناء نماذج قياسية لها من أجل تحليلها والتنبؤ بقيمها.

أفاق البحث:

حاولنا من خلال هذا البحث بناء نموذج قياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر وذلك خلال الفترة 1985 2007، وذلك بعد تقديم تحليل لواقع هذه الظاهرة أو بالأحرى المشكلة في الاقتصاد الجزائري، إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة، من بينها

محاولة تطبيق، في دراسات قادمة ، نماذج حديثة مثل نماذج *VAR*، نماذج الانحدار الذاتي ونماذج تصحيح الخطأ *VECM*، فهي تصنف ضمن النماذج الديناميكية التي تساعد في تتبع تطور الظواهر على المستوى الاقتصاد الكلي؛

-اقتراح نموذج عام لحجم ومعدل البطالة يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها المتغيرات الكيفية؛

محاولة القيام بدراسة تحليليغ قياسية للعلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم؛

القيام بدراسة تحليلية وقياسية بين البطالة والفقر.

وملاحق

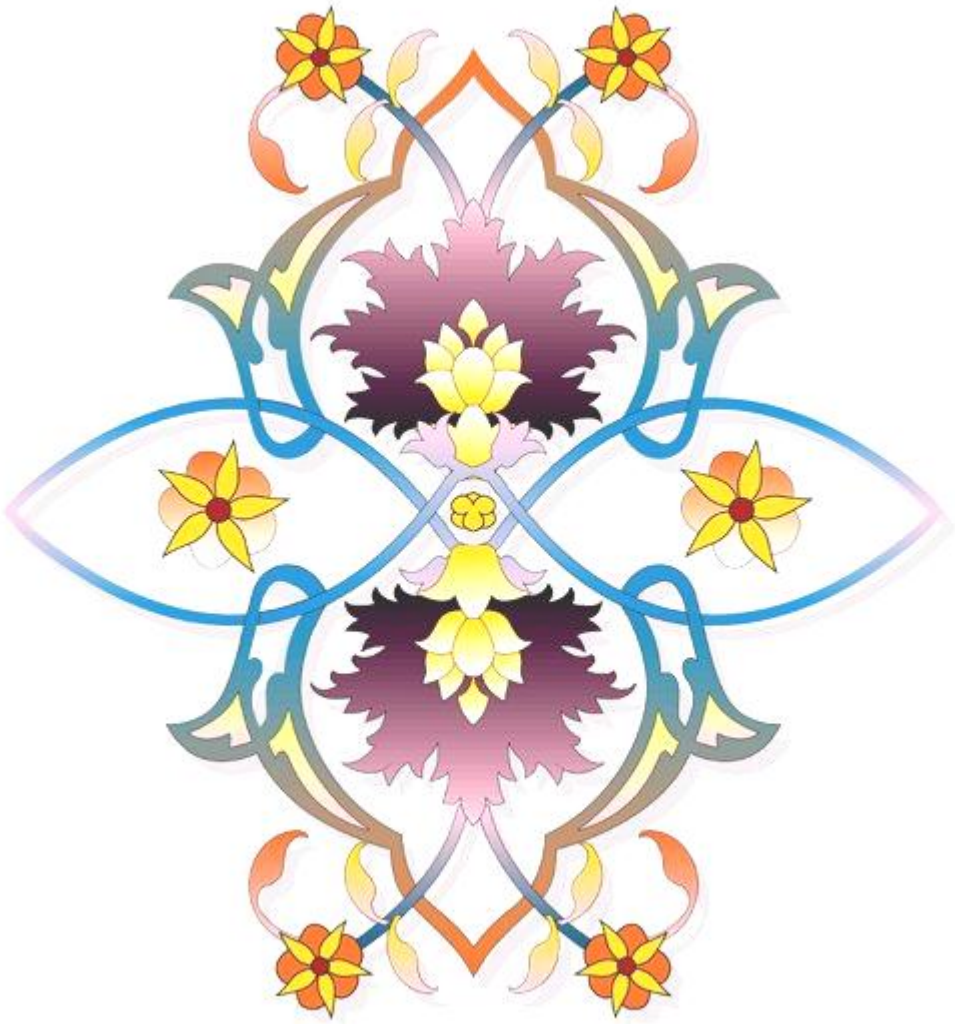

ملحق رقم (01)

السنوات	معدل البطالة	إجمالي الناتج المحلي	معدل التضخم	النفقات العمومية
2000	28,89	54,79	0,3	1178,1
2001	27,3	54,74	4,2	1321
2002	26	56,76	1,4	1550,6
2003	23,7	67,86	4,3	1639,3
2004	17,7	85,33	4	1888,9
2005	15,3	103,2	1,4	2052
2006	12,3	117,03	2,3	2453
2007	13,8	134,85	3,7	3108,6
2008	11,3	171,01	4,9	4191,053
2009	10,2	137,21	5,7	4246,334
2010	10	161,16	3,9	4466,94
2011	10	200,25	4,5	5731,407
2012	11	209,09	8,9	7058,2
2013	9,8	209,72	3,3	6024,1
2014	10,8	213,86	2,9	6995,8
2015	11,2	166,36	4,8	7656,3
2016	10,2	160	6,4	7297,5
2017	12	170,16	5,9	6767
2018	11,88	175,41	4,3	8628
2019	11,7	171,09	2	8557
2020	11,53	172,03	2.4	7773,1

من إعداد الطالبين إعتمادا على:

www.data.albankaldawli.or/idicator/NE.CON.GOVT.ZS
www.ons.dz

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بوراس محمد المولود(ة) بتاريخ: 1984/01/24 ب: حمام الضلعة- مسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطني (أو ر.س.) رقم: 204732963

الصادرة بتاريخ: 13 جوان 2019 عن: بلدية حمام الضلعة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: الإقتصاد. تخصص: إقتصاد كمّي

خلال السنة الجامعية: 2021/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان :" أثر المتغيرات الإقتصادية على البطالة في الجزائر خلال (2000-2020)"

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/21

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

سعة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعاييرالأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*:.صابر حاجي المولود(ة) بتاريخ: .1988/02/18... ب:...بريكة - باتنة..

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية(أور.س.) رقم: 042.الصادرة بتاريخ: ..2020/01/14.عن: بلدية عين الخضراء

المسجل بالسنة الثانية ماسترشعبة: ..العلوم الاقتصادية...تخصص:اقتصاد كمي

..خلال السنة الجامعية:2020-2021.

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:

قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر الفترة (**2000-2020**)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانةوالنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماسترالمذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 21../06../2021

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

قائمة المراجع

الكـــــــتب

-خالد وصفي الوزني و أحمد حسين الرفاعي، (2002)، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة.

-رمزي زكي، (1998)، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحـــليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، عالم المعرفة، كويت.

-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2005)، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

-مجيد علي حسين و غفاف عبد الجبار، (2007)، الاقتصاد القياسي: النظرية و التطبيق، الطبعة العربية، دار اليازوزي العلمية للنشر و التوزيع، الأردن.

الرسائل العلمية

- أطروحة الأستاذة زروخي صباح حول أثر النمو الإقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1986-2015)

أطروحة الأستاذ سليم عقون قياس أثر المتغيرات على البطالة 2009-2010

Site d’internet

- www.bank-of-algeria.dz/notes1.

- www.ons.dz/Demogr/pop-titres.htm.
- www.ons.dz/ipc/2007/ipc012007.htm.
- www.ons.dz/them_sta.htm.
- www.univ-orleans.fr/deg/GDRecomofi/.../huchetbourdon_birmingham.
- www.scribd.com/doc/8477136.
- www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/60338.doc.

ملخص:

تعتبر ظاهرة البطالة من أهم المشاكل الإقتصادية التي يمكن أن تهدد أي إقتصاد في العالم، حيث زاد الاهتمام بها من طرف الدول المتقدمة والنامية على السواء، وذلك لنتائجها وانعكاساتها على جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، والجزائر من بين هذه الدول التي تعاني من هذه المشكلة وتسعى جاهدة لمحاولة مكافحتها والتخفيف من حدتها.

لذلك يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على المحددات الرئيسية للبطالة في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020،حيث وجدنا أنها تتأثر بمجموعة من المتغيرات الإقتصادية أبرزها: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة، معدل التضخم، بالإضافة إلى محاولة تحديد طبيعة العلاقة التي تربط البطالة بالنمو الإقتصادي في الجزائر ،وذلك باستخدام المنهج الإقتصادي القياسي حيث وجدنا علاقة بين المتغيرات محل الدراسة في المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: البطالة، النمو الإقتصادي، محددات البطالة .

Abstract

The unemployment is the most important economic problems that could threaten any economy in the world; interest in it has increased by both developed and developing countries, because of its impact on economic and social aspects and political life. Algeria is among the countries that suffer from this problem and seeks hard to try to control it.

The main objective of this study is to identify the key determinants of unemployment in Algeria during the period: **2000-2020**, where we found that unemployment has been affected by a range of economic variables including: per capita gross domestic product, the total public expenditure, the rate of inflation. In addition, using the econometric method , this study try to determine the nature of the relation economic growth and unemployment in Algeria, where it was concluded that there is an utlisation de la mèthode èconomètrique

Keywords: Unemployment, Economic growth, Unemployment determinants.

Résumé:

Le chômage est l'un des problèmes économiques les plus importants qui pourraient menacer toute économie dans le monde; son intérêt pour les pays développés et les pays en voie de développement étant plus important en raison de son impact sur les aspects économiques et sociaux et sur la vie politique. L'Algérie est parmi les pays qui souffrent de ce problème et s'efforce d'essayer de le contrôler.

L'objectif principal de cette étude est d'identifier les principaux déterminants du chômage en Algérie au cours de la période 2000 2020, où nous avons constaté que le chômage a été affecté par une série de variables économiques incluant: le produit intérieur brut par habitant, la population totale, et le taux d'inflation. En outre, à l'aide de la mèthode èconomètrique cette étude tente de déterminer la nature de la relation entre la croissance économique et le chômage en Algérie où il a été conclu qu'il existe une entre les variables étudiées à long terme.

Mots clés: Chômage, Croissance économique, Déterminants du chômage. ,

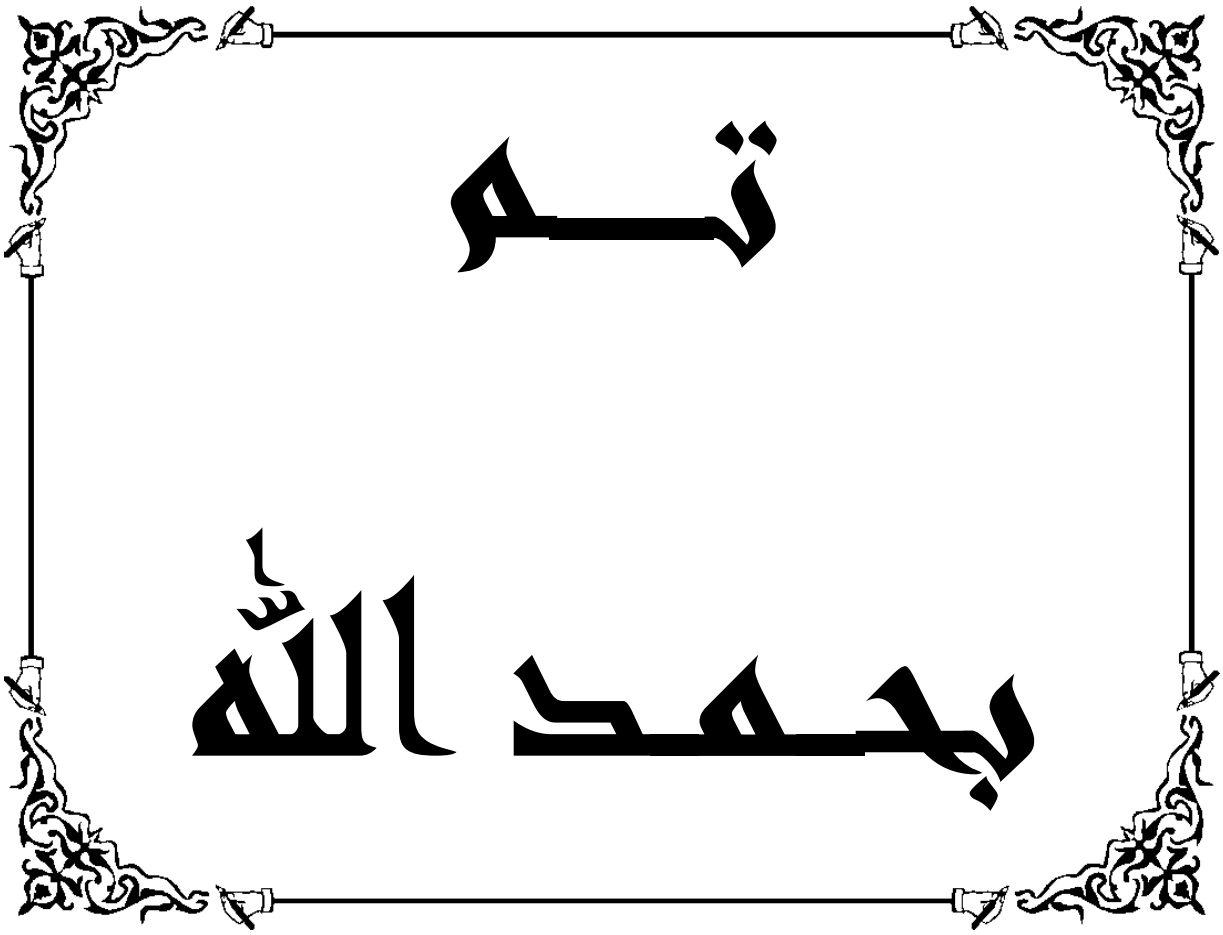
تـــم
بحـمـد اللّٰه